اخْتِلَافُ أَحْكَامِ التَّجْوِيدِ عِنْدَ الْقُرَّاءِ العَشَرَةِ

أ. د. سالم غرم الله محمد الزهراني *

ملخص البحث

القراءات العشر المتواترة بينها اختلاف في كثير من القواعد والأصول العامة، وكثير من الكلمات الفرشية ، ويتبع ذلك الاختلاف في عدد من أحكام التجويد وقواعده.

وهذا البحث يتناول اختلاف أحكام التجويد عند القراء العشرة، ويهدف إلى بيان مقدار الاختلاف في أحكام التجويد في القراءات العشر، ويجمع مواضع الخلاف في التجويد الناتجة عن اختلاف القراءات وتقريبها للباحثين، ويتألف بعد المقدمة من تمهيد يحوي تعريف القراءات والتجويد وبيان الفرق بينهما، وثلاثة مباحث، الأول: أهمية علم التجويد وحكم الاختلاف في أحكامه، والثاني: اختلاف أحكام التجويد عند القراء العشرة في أبواب أصول القراءات، والثالث: اختلاف أحكام التجويد عند القراء العشرة في فرش الحروف، ثم خاتمة ، وفهرس للمصادر والمراجع.

وكان من أهم نتائجه: أن القراءات لما كانت ربانية المصدر؛ كانت قراءة القرآن مجودة أمراً واجباً لأنه كذلك أنزل، وأن علم التجويد وثيق الصلة بعلم القراءات، ويشتركان في العناية بكيفية نطق الكلمات القرآنية، وأن القراءات أشمل من التجويد، فكثير من أبواب التجويد ومسائله هي ضمن أبواب القراءات، وأن اختلاف القراءات ينتج عنه اختلاف أحكام التجويد في كثير من المواضع، فهو مبنيٌ على الخلاف في القراءات ذاتها.

Abstract

The ten frequent recitations between them differ in many general rules and principles, and many brush words, and this is followed by the difference in a number of rules of intonation and its rules.

* جامعة ام القرى / قسم القراءات .

This research deals with the differences in the rules of intonation among the ten reciters, and aims to show the amount of difference in the provisions of intonation in the ten readings, and collects the points of contention in the intonation resulting from the different readings and their approximation to the researchers. The first: the importance of the science of intonation and the ruling on the difference in its rulings, and the second: the difference in the rulings of intonation among the ten reciters in the chapters on the principles of readings, and the third: the differences in the rules of intonation among the ten reciters in the fursh of letters, then a conclusion, and an index of sources and references

Among its most important results: that the readings were not divine in source; Reading the Qur'an is an obligatory matter because it was also revealed, and that the science of intonation is closely related to the science of readings, and they both take care of how the Qur'anic words are pronounced, and that the readings are more comprehensive than intonation, as many of the sections of intonation and its issues are within the sections of the readings, and that the different readings result in different provisions of intonation. In many places, it is based on disagreement in the readings themselves.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:

فإن الله تعالى قد أنزل كتابه العزيز على قراءات عديدة، تواتر منها عشر قراءات، وكل قراءة من هذه القراءات تقرأ مجودة، بأصول وقواعد محددة.

ولما كان بين القراءات اختلاف في كثير من القواعد والأصول العامة، وكثير من الكلمات الفرشية، فقد اختلف القراء العشرة تبعاً لذلك في عدد من أحكام التجويد وقواعده.

فاختلاف القراءات كما أنه واقع في بنية الكلمات، وتصريفها، وفي إعرابها، ومعانيها، فهو واقع أيضاً في أحكام التجويد الحاصلة فيها.

فقد يختلف القراء العشرة في قواعد عامة من أحكام التجويد، كاختلافهم في عدد حروف الإظهار، وعدد حروف الإخفاء، وفي مقادير بعض المدود، وغير ذلك كما سيأتي.

وقد يتضمن الخلاف في بعض القراءات خلافاً في حكم من أحكام التجويد، حيث تتضمن بعض القراءات الواردة في الكلمة قاعدة تجويدية متفقاً عليها، فيقرأ أصحاب تلك القراءة وفق تلك القاعدة التجويدية، وتتضمن القراءة الأخرى قاعدة تجويدية أخرى متفقاً عليها أيضاً، فيقرأ أصحاب تلك القراءة أيضاً وفق القاعدة التجويدية الأخرى، كما في قاعدة تفخيم الراء المفتوحة والمضمومة، وقاعدة ترقيق الراء المكسورة، وذلك في نحو قراءتي {لتُغْرِقَ أهلها} و{ليَغْرَق أهلها}.(١)

وكما في قاعدة تفخيم الراء الساكنة إذا سبقها فتحة أو ضمة، وقاعدة ترقيق الراء الساكنة إذا سبقها كسرة، إذ نجد القاعدتين متحققتين على القراءتين الواردتين في بعض الكلمات، كما في كلمة {مرفقاً}[الكهف ١٦] كما سيأتي.

بل قد يؤدي اختلاف القراءات في اللفظة الواحدة إلى الخلاف في درجة الحكم التجويدي الواحد، مع وجوده في كلا القراءتين، كاختلاف مراتب التفخيم في حروف الاستعلاء السبعة (خص ضغط قظ) كما في لفظ {يصعد} في قوله تعالى {كأنما يصعد في السماء}[الأنعام ١٢٥] كما سيأتي بيانه أيضاً.

وكان من دوافع اختياري لهذا الموضوع أن كثيراً من الناس بل حتى من طلاب العلم من غير المتخصصين في القراءات يتساءل عن واقع الاختلاف بين هذه القراءات، ومن أوجه التساؤل عندهم: هل التجويد يختلف في القراءات؟ أم أن أحكامه ثابتة عند جميع القراء؟

وقد يستغرب بعضهم اختلاف بعض أحكام التجويد في بعض القراءات المخالفة لقراءتهم، ومنشأ ذلك ظنهم أن أحكام التجويد متفقة في جميع القراءات ولا يدخلها الاختلاف.(٢)

ومن هنا كانت فكرة هذا الموضوع، الذي تناولت فيه اختلاف أحكام التجويد عند القراء العشرة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى جملة من الأهداف أهمها:

١- بيان حقيقة القراءات والتجويد وتغايرهما.

٢- التدليل على العلاقة بين اختلاف القراءات وأحكام التجويد.

٣- بيان مقدار الاختلاف في أحكام التجويد في القراءات العشر، وأنها ليست مختلفة بالكلية.

٤- جمع مواضع الخلاف في التجويد الناتجة عن اختلاف القراءات وتقريبها للباحثين في مؤلَّف واحد.

خطة البحث:

يتألف هذا البحث من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع، وفيما يلي بيانها:

المقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

تمهيد : تعريف القراءات والتجويد وبيان الفرق بينهما.

المبحث الأول : أهمية علم التجويد وحكم الاختلاف في أحكامه.

المبحث الثاني : اختلاف أحكام التجويد عند القراء العشرة في أبواب أصول القراءات.

المبحث الثالث : اختلاف أحكام التجويد عند القراء العشرة في فرش الحروف.

الخاتمة: وتحوي أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

أسأل الله تعالى التوفيق والسداد، وأسأله سبحانه أن يبارك في الجهود، وأن يجعلنا جميعاً من خدَّام كتابه الكريم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تمهيد: تعريف القراءات والتجويد وبيان الفرق بينهما:

تعريف القراءات:

القراءات في اللغة: جمع قراءة، وهي مصدر قرأ، يقال: قرأ يقرأ قراءة، وقرآناً بمعنى تلا، فهو قارئ.[٣]

والقراءة: الجمع والضم، يقال: ما قرأت الناقة جنيناً، أي: لم تضم رحمها على ولد[٤] ويقال: قرأت الشيء قرآناً، أي: جمعته وضممت بعضه إلى بعض، وكل شيء جمعته فقد قرأته.[٥]

وأما في الاصطلاح: فقد تعددت تعريفات العلماء لها وتنوعت:

فعرَّفها الإمام الزركشي (ت٧٩٤هـ) بقوله: (القراءات اختلاف ألفاظ الوحي في كتابة الحروف، أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل، وغيرها).[٦]

فيفهم من تعريفه أنه يخص القراءات بما اختلف في قراءته من ألفاظ القرآن الكريم، بينما نجد غيره من العلماء من يوسعون معنى القراءات، وما تدخل فيه، ومنهم الإمام ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) حيث يقول في تعريفها: ((علم بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها بعزو الناقلة، خرج النحو واللغة والتفسير وما أشبه ذلك)).[٧]

وبسط تعريفها البنا الدمياطي (ت١١١٧هـ) فقال:)) علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات، والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره)).[٨]

وعرفها الشيخ الزرقاني (ت١٣٦٧هـ) بقوله: مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء، مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحرف، أم في نطق هيئاتها)).[٩]

تعريف التجويد:

التجويد في اللغة: مصدر جود تجويداً، والاسم منه الجودة ضد الرداءة، وهو في اللغة: التحسين، يقال: جوَّد الرجل الشيء، إذا أتى به جيداً، ويستوي في ذلك القول والفعل.

ويقال لقارئ القرآن الكريم المحسن لتلاوته (مجوِّد) إذا أتى بالقراءة مجوَّدة الألفاظ، بريئة من الجوْر والتحريف حال النطق بها.

وفي الاصلاح: إخراج كل حرف من مخرجه، وإعطاؤه حقه ومستحقه من الصفات.

وحق الحرف من الصفات: هو الصفات اللازمة الثابتة، التي لا تنفك عنه بحال، كالجهر، والشدة، والاستعلاء، والاستفال، والإطباق، والقلقلة، ونحوها.

ومستحقّه: هو الصفات العارضة، التي تعرض له في بعض الأحوال، وتنفك عنه في بعضها، كالترقيق والتفخيم، فالأول ناشئ عن صفة الاستفال، والثاني ناشئ عن صفة الاستعلاء، وكالإظهار والإدغام والإخفاء، والمد والقصر، ونحوها.

العلاقة بين القراءات والتجويد:

من خلال استعراض تعريف القراءات والتجويد يتبين أن القراءات أشمل من التجويد، ففي حين أن القراءات عبارة عن اختلاف كلمات القرآن الكريم، في كتابة حروفها، والاختلاف في كيفية أدائها، من تخفيف وتثقيل وغيره، وعزوها إلى من قرأ بها من القراء.

فإن التجويد يُعنى بإخراج الحروف من مخارجها، وإعطائها صفاتها اللازمة أو العارضة.

كما يتبين من استعراض أبواب القراءات وأبواب التجويد أن القراءات تشتمل على كثير من مسائل التجويد، فالعلاقة بين القراءات والتجويد مترابطة، لأن عدداً من أبواب القراءات هي بعينها من أبواب التجويد كالحال في باب المد والقصر وباب أحكام النون الساكنة والتنوين وباب الإظهار والإدغام وغيرها.

وبعض الأحكام التجويدية التي يختلف فيها القراء إنما كان الاختلاف فيها مبنياً على اختلافهم في القراءات ذاتها، كما سيأتي بيانه بعون الله.

المبحث الأول: أهمية علم التجويد وحكم الاختلاف في أحكامه:

أنزل تعالى كتابه العظيم على نبيه الكريم بلسان عربي مبين، على صفة وكيفية خاصة، تلقاه بها جبريل الأمين عن رب العالمين عز وجل، ونزل به على قلب سيد المرسلين، فتلقاه عنه كما سمعه، قال الله عز وجل {وإنه لتنزيل رب العالمين (١٩٢) نزل به الروح الأمين (١٩٣) على قلبك لتكون من المنذرين (١٩٤) بلسان عربي مبين}(١٩٥) [الشعراء].

وقد أمر الله تعالى بترتيل القرآن الكريم، فقال تعالى مخاطباً نبيه ﷺ {أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلاً}[المزمل ٤].

ومن المعلوم عند أهل الأصول أن الأمر للنبي ﷺ يعم أمته إلا إذا دل دليل على خصوصيته به كما قال صاحب المراقي:(١٠)

وما به قد خوطب النبي تعميمه في المذهب السني

وقد فسر العلماء الترتيل بالتجويد وتطبيق أحكامه، وأثر عن سيدنا علي رضي الله عنه في تفسير الترتيل قوله: ((الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف))[١١] ولذلك قال بعضهم:

إمامُ هذي الأمة الحبر علِي قد فسر الترتيل في ورتّل
بأنه التجويد للحروف ضم إلى معرفة الوقوف

وقد بين الله تعالى أن نبيه ﷺ كان يحرص على تلك الكيفية التي يتلقى بها القرآن الكريم حتى إنه ليعجل بقراءته ليضبط حروفه وكيفية أدائه، قال تعالى {لا تحرك به لسانك لتعجل به (١٦) إن علينا جمعه وقرآنه (١٧) فإذا قرأناه فاتبع قرآنه .{ (١٨)

ونقل النبي ﷺ القرآن إلى الأمة من بعده عن طريق تعليمه لأصحابه، فكان تعليمه لهم بتلك الكيفية التي تلقاه بها ﷺ .

ولذلك فلا شك أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، كذلك هم متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالنبي ﷺ بالسند المتواتر.

وهكذا ظل القرآن ينقل من جيل إلى جيل، ينقله اللاحق عن السابق وفق الكيفية والقراءة التي تلقاه بها.

روى ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) في كتابه السبعة بأسانيده عن زيد بن ثابت رضي الله عنه وعن محمد بن المنكدر وعروة بن الزبير وعامر الشعبي أنهم قالوا: قراءة القرآن سنة متبعة.[١٢]

وقد ذكر الحافظ أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري المقرئ المحدِّث (ت٨٣٣هـ) في كتابه النشر، قال: ((روينا عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت من الصحابة، وعن ابن المنكدر وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وعامر الشعبي من التابعين أنهم جميعاً قالوا: قراءة القرآن سنة يأخذها الآخر عن الأول فاقرؤوه كما علِّمتموه)).[١٣]

فقراءة القرآن توقيفية، تتلقى صفتها وهيئتها بالرواية عن رسول الله ﷺ ، إما عنه مباشرة، وإما عنه بواسطة.

وممن أخذ القراءة وتعلمها عنه ﷺ مباشرة من أصحابه رضي الله عنهم: أبيٌّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبو الدرداء، وأبو موسى الأشعري، والخلفاء الأربعة، وغيرهم، ومن الصحابة من تلقى عن هؤلاء.

أما من جاء بعدهم من الأمة على اختلاف طبقاتهم وقربها من عهد النبي ﷺ أو بعدها، فإنما يتلقون قراءة القرآن ويتعلمون صفتها وهيأتها بالرواية، بل بأعلى درجات الرواية وأنواعها وهي المشافهة، يأخذها الآخر عن الأول مشافهة بالأسانيد المتصلة المعروفة لدى أهل هذا الفن.

وهذا معنى قولهم (القراءة سنة متبعة) فثبت بهذا أن صفة قراءة القرآن توقيفية تُتلقى عن النبي ﷺ بالأسانيد المتصلة وبنوع واحد من أنواع الرواية هو أعلى أنواعها وهو المشافهة.

وثبت بهذا أيضاً أنه لم يكن مرخصاً لأحد من الأمة – لا من رعيلها الأول أصحاب رسول الله ﷺ ولا ممن جاء بعهدهم – أن يقرأ القرآن كما يشاء، أو كما يتيسر على لسانه، حتى ولو كان عربياً فصيحاً، وهل هناك أفصح من أصحاب النبي ﷺ ، إنهم العرب الفصحاء من قريش ومن هذيل ومن أوس ومن خزرج، وغير ذلك، ومع ذلك لم يُتركوا للغاتهم، ولا لما ألفته ألسنتهم العربية الفصحى، بل أُمروا جميعاً أن يقرؤوا القرآن كما علَّمهم النبي ﷺ .

وصفة القراءة وهيئتها التي لا تُتلقى إلا بالروايات المتواترة والأسانيد المتصلة إلى النبي ﷺ هي التي اصطلح المحدِّثون على تسميتها صفة القراءة، واصطلح القراء على تسميتها تجويد القرآن، وهي هذه الأحكام بمجموعها التي يراد بها التوصل إلى صفة القراءة النبوية، كما نطق بها النبي ﷺ ، وهي الصفة والهيئة التوقيفية التي لا تتلقى إلا بالرواية عن النبي ﷺ .

ومما يستأنس به في إثبات هذا ما رواه سعيد بن منصور في سننه والطبراني في الكبير عن موسى بن يزيد الكندي، قال: ((كان ابن مسعود يقرئ رجلاً، فقرأ {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ}[التوبة ٦٠] مرسلة[١٤]، فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها النبي ﷺ ، فقال: وكيف أقرأكها يا أبا عبدالرحمن ؟ قال: أقرأنيها: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَآءِ وَالْمَسَاكِينِ}، فمدّها)).[١٥]

ومما يثبت أن قراءة القرآن سنة متبعة تؤخذ بالتلقي أن قراءة القرآن عبادة، والعبادات الشأن فيها التوقيف، ولا مجال للاجتهاد فيها، فصفتها وهيئاتها وطرق أدائها وفعلها كلها توقيفية لم تترك لأحد دون أن تتلقى عن النبي ﷺ .

ولو لم يكن إلا هذا الأصل وهو أن قراءة القرآن من أعظم العبادات، بل أعظم من سائر الأذكار، وهي جزء من الصلاة، لا تصح الصلاة بدونه، وعبادة هذا شأنها لا يتصور أن تترك دون أن تُشرع لها صفة معينة، تُتلقى عن النبي ﷺ ، وقد أمر ﷺ بتلقي القراءة الصحيحة فقال: ((اقرءوا كما عُلِّمتم))[١٦] أي: لا تقرءوا كما يتفق على ألسنتكم وكما تشاءون.

وهذا أمر، والأصل فيه الوجوب، إلا إذا صرفه صارف، ولا صارف.

بل إن رسول الله ﷺ نفسَه لم يؤذن له أن يقرأ كيفما يشاء، بل عُلِّم القراءة تعليماً، تلقاها عن جبريل أمين الوحي مشافهة.

بل عندما كان ﷺ يعاجل جبريل في القراءة خشية أن يفوته منها شيء نُبِّه إلى أن يصبر حتى يُتم جبريل القراءة، فيسمع صفة القراءة أولاً ثم يقرأ ﷺ وجبريل يسمعه، قال تعالى {لا تحرك به لسانك لتعجل به (١٦) إن علينا جمعه وقرآنه (١٧) فإذا قرأناه فاتبع قرآنه { (١٨)[القيامة] أي قراءته، أي: استمع إلى جبريل جيداً وهو يلقِّنك القراءة، فإذا سمعت القراءة فاتّبعها، أي اقرأ القرآن بها.

والتجويد قائم على أمرين هما: تجويد الحروف، بأن يحققها من مخارجها، ويستوفي صفاتها اللازمة لها، حتى لا يلتبس بعضها ببعض، ثم بأن يستوفي أحكامها؛ من فك وإدغام، وترقيق وتفخيم، وفتح وإمالة، ومد وقصر، وغير ذلك.

ثم معرفة الوقوف ومراعاتها، فيقف القارئ عند فواصل المعاني، ويتجنب الوقف على ما يستقبح الوقف عليه، ويتجنب وصل ما يلزم الوقف عليه.

والتجويد من أهم العلوم وأشرفها لتعلقه بصحة نطق كلام الله تعالى، قال ابن الجزري: (ولا شكّ أنّ الأمّة كما هم متعبّدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده متعبّدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على

الصّفة المتلقّاة من أئمّة القراءة المتّصلة بالحضرة النّبويّة الأفصحيّة العربيّة التي لا تجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها).[١٧]

وقال أيضاً: (وهذه سنّة اللّه تبارك وتعالى فمن يقرأ القرآن مجوّداً مصحّحاً كما أُنزل تلتذّ الأسماع بتلاوته، وتخشع القلوب عند قراءته، حتّى يكاد أن يسلب العقول ويأخذ الألباب، سرّ من أسرار اللّه تعالى يودعه من يشاء من خلقه، ولقد أدركنا من شيوخنا مَنْ لم يكن له حسن صوت ولا معرفة بالألحان إلّا أنّه كان جيّد الأداء قيّماً باللّفظ، فكان إذا قرأ أطرب المسامع، وأخذ من القلوب بالمجامع، وكان الخلق يزدحمون عليه، ويجتمعون على الاستماع إليه، أمم من الخواصّ والعوامّ، يشترك في ذلك من يعرف العربيّ ومن لا يعرفه من سائر الأنام مع تركهم جماعاتٍ من ذوي الأصوات الحسان، عارفين بالمقامات والألحان لخروجهم عن التّجويد والإتقان)).[١٨]

وأحكام التجويد كثيرة متعددة، وشأنها شأن ألفاظ القرآن الكريم التي أجمع القراء على كثير منها وتعددت القراءات في مواضع عديدة غيرها، فمن أحكام التجويد ما هو مجمع عليه بين سائر القراء، ومنها ما هو مختلف فيه بينهم، كما سيأتي بيانه في المبحثين التاليين.

المبحث الثاني: اختلاف أحكام التجويد عند القراء العشرة في أبواب أصول القراءات:

يتضمن عدد من أبواب أصول القراءات خلافات للقراء العشرة في أحكام التجويد، وسأعرضها حسب ترتيبها في كتب القراءات، على النحو الآتي:

١ – باب البسملة:

هذا الباب يذكره العلماء عادة في كتب التجويد ويتناولون فيه حكم البسملة مع الاستعاذة مع أول السورة، وهذا لا خلاف فيه بين القراء، كما يتناولون فيه حكم آخر السورة مع البسملة مع أول السورة التالية.

وقد اختلف القراء في البسملة بين السورتين، فقرأ قالون وابن كثير وعاصم والكسائي وأبو جعفر بإثباتها بين كل سورتين، وقرأ حمزة وخلف بوصل آخر السورة بأول التالية من غير بسملة بينهما، وقرأ ورش وأبو عمرو وابن عامر بثلاثة وجوه: البسملة، والوصل والسكت بدون بسملة.(١٩)

وعلى قراءة المبسملين بين السورتين يكون لهم ثلاثة أوجه، وهي: وصل الجميع، وقطع الجميع، وقطع آخر السورة، ووصل البسملة بأول السورة، وأما وصل آخر السورة بالبسملة وقطعها عن أول السورة فهو وجه ممنوع للجميع، وأما على قراءة الوصل أو السكت فليس إلا وجه واحد من دون بسملة.

٢- باب هاء الكناية:

اختلف القراء في صلة هاء الكناية إذا وقع قبلها ساكن وبعدها متحرك، نحو {فيه هدى}[البقرة ٢] و{منه آيات}[آل عمران ٧] فقرأ بصلتها ابن كثير، وقرأ باقي القراء العشرة بترك الصلة.

هذه القاعدة العامة للقراء في هاء الضمير، وقد وافقه حفص في لفظ {فيه مهاناً}[الفرقان ٦٩] فقط، ولبعض القراء مذاهب أخرى في كلمات معينة.(٢٠)

وقد اختلف القراء في ضم هاء الكناية وكسرها في موضعين هما قوله تعالى {وما أنسانيه}[الكهف ٦٣] وقوله تعالى {عليه الله}[الفتح ١٠] فقرأ حفص بضم الهاء فيهما، وباقي القراء بكسرها، ولا يخفى أن حفصاً يفخم لام اسم الجلالة وغيره يرققه.(٢١)

وهاء الكناية في جميع مواضعها عند من قرأها بالصلة تُشبع ضمتها حتى تصير واواً ساكنة مدية، وتُشبع كسرتها حتى تصير ياءً ساكنة مدية، وحينئذ إن وقع بعدها أي حرف سوى الهمزة كان مدها مداً طبيعياً بمقدار حركتين لكل من يصلها، وإن وقع بعدها همزة فإن القراء يمدونها حسب مذاهبهم في المد المنفصل وسيأتي بيانها.

٣- باب المد القصر:

اختلف القراء في عدد من أنواع المدود، ومقدار مد كل منها، وذلك على النحو الآتي:

المد المتصل:

قرأه ورش وحمزة بالمد المشبع ست حركات، وقرأ باقي القراء بالتوسط أربع حركات.

المد المنفصل:

قرأه ورش وحمزة بالمد المشبع، وقرأه ابن كثير والسوسي وأبو جعفر ويعقوب بالقصر بدون خلاف، وقرأه قالون والدوري عن أبي عمرو البصري بوجهين، القصر والتوسط، وقرأ باقي القراء بالتوسط بلا خلاف.

مد البدل:

قرأه ورش بالقصر والتوسط والمد، وقرأه بقية القراء بالقصر فقط، نحو {ءادم} و{أوتوا} و{إيمان}.

مد اللين:

إذا وقع بعد الواو أو الياء همزة، نحو {شيء} و{شيئا} و{السَوء} و{سوءة} قرأه ورش بوجهين: التوسط والمد، وقرأه بقية القراء بالقصر فقط.[٢٢]

٤- باب الهمزتين من كلمة:

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس بتسهيل الهمزة الثانية من الهمزتين المجتمعتين في كلمة نحو {أأنذتهم} و{أإنك} و{أأنزل} ويدخل بينهما ألفاً قالون وأبو عمرو وأبو جعفر، ولا إدخال للباقين، فعلى قراءة من أدخل الألف يكون فيها مد طبيعي بمقدار حركتين، ولا مد فيها على قراءة الباقين.

وقرأ ورش بإبدال الهمزة الثانية من الهمزتين المجتمعتين في كلمة إذا كانتا مفتوحتين حرف مد، فتمد عنده مداً لازماً كلمياً، بسبب سكون النون بعدها، وأما على قراءة الباقين فلا مد فيها أصلاً.

٥- باب الهمزتين من كلمة:

قرأ أبو عمرو البصري بإسقاط إحدى الهمزتين من المتفقتين في الحركة، سواء كانتا مفتوحتين نحو {جاءَ أَمْرُنا} أم مكسورتين نحو {هؤُلاءِ إِنْ} أم مضمومتين وذلك في قوله تعالى {أَوْلِياءُ أُولئِكَ} ووافقه قالون والبزي في الإسقاط في المفتوحتين فقط، واختلف في أيهما المحذوفة الأولى أم الثانية، وينبني

على هذا الخلاف اختلاف نوع المد، فعلى أن المحذوف هي الأولى يكون المد من قبيل المنفصل، فيجوز فيه القصر والتوسط، وعلى أن المحذوف الثانية يكون المد من قبيل المتصل، فلا يجوز فيه إلا التوسط.

وقرأ قالون والبزي وأبو جعفر ويعقوب المكسورتين والمضمومتين؛ بتسيهل الأولى في كل منهما، فتسهل المكسورة بينها وبين الياء، وتسهل المضمومة بينها وبين الواو، ويجوز في حرف المد الواقع قبل الهمزة المسهلة التوسط والقصر سواء كانت مكسورة أم مضمومة، عملاً بالقاعدة التي نص عليها الإمام الشاطبي بقوله:(٢٣)

وإن حرف مد قبل همز مغير يجز قصره والمد ما زال أعدلا

وقرأ ورش وقنبل بوجهين أحدهما تسهيل الهمزة الثانية، والثاني إبدالها حرف مدّ مجانساً لحركة الهمزة الأولى فتبدل بعد المفتحوة ألفاً، وبعد المكسورة ياءً، وبعد المضمومة واواً، وهذه الحروف المبدلة إن وقع بعدها حرف متحرك فإنها تمد مداً طبيعياً بمقدار حركتين، وإن وقع بعدها ساكن فإنها تمد مشبعاً فيكون مداً لازماً، نحو {وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ} و{فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا} و{مِنَ السَّمَاءِ إِنْ كُنْتَ}.

وإن تحرك الحرف الساكن لعارض؛ نحو {مِنَ النِّسَاءِ إِنِ}[الأحزاب] ففي حرف المد قبله وجهان: المد المشبع نظراً للأصل، والقصر نظراً للحركة العارضة.

كما في قول الإمام الشاطبي السابق :(٢٤)

وإن حرف مدّ قبل همز مغيّر ... يجز قصره والمدّ ما زال أعدلا

وتغير الهمز قد يكون بتسهيله بين بين، وقد يكون بحذفه، فإذا كان تغير الهمز بالتسهيل جاز في حرف المد الواقع قبله وجهان: المد والقصر، ولكن المد أولى وأرجح؛ نظراً لبقاء أثر الهمز، وإذا كان تغير الهمز بإسقاطه جاز في حرف المد قبله الوجهان المذكوران، ولكن القصر أرجح من المد؛ نظراً لذهاب أثر الهمز، وقد أوضح ذلك الشيخ حسن خلف الحسيني في قوله :(٢٥)

إذا أثر الهمز المغير قد بقي ... ومع حذفه فالقصر كان مفضلاً

٦- باب الهمز المفرد:

إذ وقع في الكلمة همزة ساكنة فإن بعض القراء يبدلونها حرف حرف مد من جنس حركة ما قبله وهذه مذاهبهم فيها:

قرأ أبو جعفر بإبدالها مطلقاً باستثناء لفظ {أنبئهم} و{نبئهم} وقرأ ورش بإبدالها إذا كانت فاءً من الفعل، نحو {يأتي} و{يُؤْمِنُ} باستثناء ما اشتق من لفظ الإيواء.

وقرأ السوسي بإبدال كل همزة ساكنة سواء كانت فاءً للكلمة كما سبق أم كانت عيناً للكلمة نحو {بِئْسَ} أم كانت لاماً للكلمة نحو{جِئْتَ} ويستثنى له خمسة أنواع، الأول: ما كان سكونه علامة للجزم، الثاني: ما كان سكونه علامة للبناء، الثالث: ما يكون همزه أخف من إبداله، الرابع: ما إبداله يلبسه بغيره، الخامس: ما يخرجه الإبدال من لغة إلى أخرى.

وقرأ ورش بإبدال الهمزة الواقعة فاءً للكلمة إذا كانت مفتوحة بعد ضم، نحو {مُؤَجَّلًا} و{يُؤَيِّدُ}.

كما قرأ بعض القراء بإبدال الهمة في ألفاظ مخصوصة فأبدل ورش {وبئر} و{بئس} وأبدل ورش والكسائي لفظ {الذئب} وأبدل شعبة لفظ {لُؤْلُؤٌ} وأبدل ورش لفظ {لِئَلَّا} وكذلك {النَّسِيءُ} لكنه أدغم الياءين فيها.

كما أن حمزة يبدل أنواعاً من الهمز، ويوافقه هشام في المتطرف منها، كما سيأتي في باب وقف حمزة وهشام على الهمز.

كما أبدل جميع القراء الهمزة الثانية من الهمزتين المجتمعتين في كلمة إذا كانت الثانية منهما ساكنة، فتبدل حرف مد من جنس حركة ما قبلها، فإن كان ما قبلها مفتوحاً أبدلت ألفاً نحو {آدَمَ} وإن كان ما قبلها مضموماً أبدلت واواً نحو {أُوتوا} وإن كان ما قبلها مكسوراً أبدلت ياءً نحو {إِيماناً}.

وعلى إبدال الهمز حرف مد في هذه الأنواع يكون فيه مد طبيعي يمد بمقدار حركتين للقراء العشرة، إلا في الهمزة المبدلة في نحو {آدَمَ} و{أُوتوا} عند ورش فله فيها القصر والتوسط والمد كما سبق في باب المد والقصر.

وإذا كان حرف المد المبدل من الهمز واقعاً قبل آخر حرف في الكلمة فإنه عند الوقف عليه يمد مداً عارضاً للسكون فيجوز فيه القصر والتوسط والمد لكل من يبدله.

٧- باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها:

قرأ ورش بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها في حالتي الوصل والوقف، وذلك إذا وقع الحرف الساكن في آخر الكلمة التي هو فيها وكان ساكناً صحيحاً، فيحركه بحركة الهمزة التي بعده، سواء كانت تلك الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة، ويحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها، نحو {الأرض} و{من ءامن} و{مَتاعٌ إِلى حِينٍ} و{قالَتْ أُمَّةٌ} و{ابْنَيْ آدَمَ} و{تَعالَوْا أَتْلُ} و{قَدْ أَفْلَحَ}.

ووافقه حمزة في النقل في ذلك كله في حال الوقف خاصة، كما ينقل حمزة في الوقف أيضاً في ما كان الحرف الساكن فيه في وسط الكلمة نحو {الْقُرْآنِ} و{مَذْءُوماً}.

وإذا كان الساكن الصحيح ميم الجمع؛ فلا نقل فيها لأحد، وإنما يصلها ورش بواو ساكنة ويمدها على مذهبه في المد المنفصل.

كما ورد النقل في كلمة {آلْآنَ} في موضعيها من سورة يونس، عن نافع من روايتي قالون وورش عنه، فينقل حركة الهمزة الثانية إلى اللام مع حذف الهمزة.

وورد النقل أيضاً في قوله تعالى في كلمة {الأولى} من قوله تعالى {عاداً الْأُولى} لنافع وأبي عمرو حيث قرأ بنقل حركة همزة {الأولى} إلى اللام مع حذف الهمزة في حال وصل كلمة {الْأُولى} بكلمة {عاداً} وحال بدئهم بها.

وورد النقل أيضاً في {رِدْءاً} من قوله تعالى { رِدۡاً يصدقني } لنافع وأبي جعفر، فينقلان حركة الهمزة إلى الدال ويحذفان الهمزة، وينفرد أبو جعفر بإبدال التنوين فيها حرف مد في حالي الوصل والوقف.

وورد النقل أيضاً في كلمة {الآن} الخبرية و{ءالان} الاستفهامية لابن وردان عن أبي جعفر، وكذلك ورد النقل في كلمة {ملء} لابن وردان في الحالين، كما قرأ رويس عن يعقوب بالنقل في {من إستبرق} خاصة.

وورد النقل أيضاً في {واسأل} و{فاسأل} لابن كثير والكسائي وخلف العاشر، فينقلون حركة الهمزة إلى السين قبلها ويحذفون الهمزة.

ومما يترتب على النقل من أحكام التجويد ما يأتي:

١- إذا وقع النقل إلى نون ساكنة أو تنوين نحو {من ءامن} و{مَتاعٌ إلى حِينٍ} فإن حكم الإظهار يزول حال النقل لعروض الحركة فيهما بسبب النقل.

٢- عند النقل في قوله تعالى {الٓمٓ(١) أَحَسِبَ}[العنكبوت] يجوز في الميم وجهان، الأول: المد المشبع نظراً للأصل لأنه مد لازم حرفي مخفف، والثاني: القصر اعتداداً بعارض النقل.

٣- عند النقل في {عاداً الألى} لنافع وأبي عمرو ينتج حكم تجويدي وهو إدغام تنوين {عاداً} في لام {الأولى} لتحركها بالضم بسبب النقل.

٨- باب وقف حمزة وهشام على الهمز:

قرأ حمزة بتغيير الهمز حال الوقف عليه، سواء كان وسط الكلمة أو آخرها، وتغييره بأحد أربعة أنواع: التسهيل، أو النقل، أو الإبدال، أو الحذف، ووافقه هشام في تغيير الهمز المتطرف خاصة.

فإذا كان الهمز ساكناً سواء كان في وسط الكلمة أم في آخرها، وسواء كان سكونه لازماً أم عارضاً، وكان قبله متحرك، فإن حمزة يبدله حرف مدّ من جنس حركة ما قبله، فيبدل ألفاً بعد الفتح، وواواً بعد الضم، وياءً بعد الكسر، نحو {يؤْمِنُونَ} و{شِئْتُما} و{اقْرَأْ} و{إِنْ يَشَأْ} و{أَنْشَأَ} و{لُؤْلُؤٌ} و{يُبْدِئُ}.

وإذا كان الهمز متحركاً وقبله ساكن صحيح سواء كان متوسطاً نحو {الْقُرْآنُ} و{يَسْأَمُونَ} أو متطرفاً مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً، نحو {ملءُ} و{الْخَبْءَ} و{الْمَرْءِ}.

أو كان الساكن حرفا اللين، وهما الواو الأصلية الساكنة المفتوح ما قبلها، والياء الأصلية الساكنة المفتوح ما قبلها، سواء كان الهمز بعدهما متوسطاً نحو {سَوْأَةَ} و{شَيْئاً} أو متطرفاً نحو {السَّوْءِ} و{شَيْءٍ}.

أو كان الساكن حرفا المد واللين وهما الواو الأصلية الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الأصلية الساكنة المكسور ما قبلها، سواء كان الهمز بعدهما متوسطاً نحو {السُّوأى} و{سِيئَتْ} أو متطرفاً نحو {قروء} و{الْمُسِيءُ} فإن الحكم في هذه الأنواع هو: نقل حركة الهمز إلى الساكن قبله وحذف الهمز.

وفي الهمز الواقع بعد الواو الساكنة الأصلية والياء الساكنة الأصلية وجه ثانٍ وهو إبدال الهمز من جنس ما قبله وإدغام ما قبله فيه.

وأما إذا كان الساكن قبل الهمز ألفاً متوسطاً سواء كان الهمز مفتوحاً نحو {تَرَاءَتِ} أو مكسوراً نحو {الْمَلائِكَةِ} أو مضموماً نحو {ءاباؤُكُمْ} فإن حمزة يسهل الهمز وله في الألف الواقعة قبله وجهان: المد المشبع بمقدار ست حركات، والقصر بمقدار حركتين، عملاً بقاعدة:(٢٦)

وإن حرف مد قبل همز مغير ... يجز قصره والمد ما زال أعدلا

وإذا كان الهمز الواقع بعد الألف متطرفاً نحو {جاءَ} و{السُّفَهاءُ} و{السَّماءِ} فإنه يبدله ألفاً من جنس ما قبله بعد إسكانه للوقف.

ويجور فيه أيضاً التسهيل بالروم، في ما كان مرفوعاً أو مجروراً، أما المنصوب فيتعين فيه الإبدال.

وأما إذا كان الساكن قبل الهمز واواً أو ياءً زائدتين فإن حمزة يبدل الهمزة التي بعد الواو الزائدة واواً، ويدغم الواو الزائدة فيها، ويبدل الهمزة التي بعد الياء الزائدة ياءً، ويدغم الياء الزائدة فيها، سواء كانت الهمزة في وسط الكلمة نحو {خَطِيئَتُهُ} و{هَنِيئاً} أم في آخرها نحو {النَّسِيءُ} و{قُرُوءٍ}.

وأما الهمز المتحرك بعد حرف متحرك، فهو تسعة أقسام، الأول: المفتوح بعد كسر، نحو {خاطِئَةٍ} وحكمه أن يبدل ياءً خالصة، والثاني: المفتوح بعد ضم نحو {مُؤَجَّلًا} وحكمه أن يبدل واواً خالصة، والثالث: المفتوح بعد فتح نحو {سَأَلَ} والرابع: المكسور بعد فتح نحو {يَوْمَئِذٍ} والخامس: المكسور بعد كسر نحو {خاطِئِينَ} والسادس: المكسور بعد ضم نحو {سُئِلوا} والسابع: المضموم بعد فتح {تَؤُزُّهُمْ} والثامن: المضموم بعد كسر نحو {سَنُقْرِئُكَ} والتاسع: المضموم بعد ضم نحو {بِرُؤُسِكُمْ} وحكم الهمز في هذه الأقسام السبعة تسهيله في كل نوع بينه وبين الحرف المجانس لحركته.

ويوافق هشام حمزة في كل نوع من أنواع التغيير في الهمز المتطرف خاصة كما سبق.

ومما يترتب عليه من الأحكام التجويدية:

عند إبدال الهمز الهمز الساكن حرف في وسط الكلمة أو في آخرها، مما كان قبله متحرك يمد حرف المد مداً طبيعياً بمقدار حركتين إذ لا موجب لزيادة مده.

وعند تسيل الهمز بعد الألف المتوسطة يكون في الألف الواقعة قبله وجهان: المد المشبع بمقدار ست حركات، والقصر بمقدار حركتين، عملاً بقاعدة:(٢٧)

وإن حرف مد قبل همز مغير ... يجز قصره والمد ما زال أعدلا

وعند إبدال الهمز المتطرف الواقع بعد الألف ألفاً يجتمع ألفان، فيجوز حذف إحداهما تخلصاً من اجتماع الساكنين، ويجوز إبقاؤهما لجواز اجتماع الساكنين عند الوقف، فعلى حذف إحداهما يحتمل أن يكون المحذوف الأولى وأن يكون الثانية، فعلى تقدير أن المحذوف هي الأولى يتعين القصر؛ لأن الألف الثانية حينئذ تكون مبدلة من همزة فلا يجوز فيها إلا القصر مثل {بدأ} و{أنشأ} عند الوقف عليهما.

وعلى تقدير أن المحذوف هي الثانية يجوز المد والقصر؛ لأنه حرف مد وقع قبل همز مغير بالإبدال ثم بالحذف، وعلى تقدير إبقائهما يتعين المد المشبع بقدر ثلاث ألفات، ووجه ذلك: أن في الكلمة ألفين الألف الأولى والألف الثانية المبدلة من الهمزة فتزاد ألف ثالثة للفصل بين الألفين فيمد ست حركات؛ لأن مقدار الألف حركتان.

وعلى هذا يكون في الوقف عليه وجهان: القصر والمد فالقصر على تقدير حذف الأولى أو الثانية، والمد على تقدير إبقاء الألفين أو حذف الثانية، وصرح العلماء بجواز التوسط فيه قياسا على سكون الوقف، فيكون فيه حينئذ ثلاثة أوجه عند الإبدال: القصر، والتوسط، والمد.

٩- باب الإظهار والإدغام:

اتفق القراء العشرة على إظهار دال {قَدْ} عند بعض الحروف، وعليه فيكون فيها قلقلة في الدال لسكونها، وذلك نحو {قَدْ خَلَتْ}[المائدة ٧٥] و{قَدْ خَسِرَ}[الأنعام ٣١] و{قَدْ نَعْلَمُ}[الأنعام ٣٣] و{قَدْ أَنْزَلْنَا}[الأعراف ٢٦].

كما اتفقوا على إدغامها في بعض الحروف، وعليه فلا يكون فيها قلقلة لذهاب الدال بالإدغام، وذلك نحو {قَدْ تَبَيَّنَ}[البقرة ٢٥٦] و{وَقَدْ دَخَلُوا}[المائدة ٦١].

وإذا تحركت الدال الساكنة بالكسر لالتقاء الساكنين لم يكن فيها أيضاً قلقلة لجميع القراء، لزوال موجبها وهو السكون، وذلك نحو {قَدِ اسْتَكْثَرْتُمْ}[الأنعام ١٢٨] و{قَدِ افْتَرَيْنَا}[الأعراف ٨٩] و{قَدِ اقْتَرَبَ}[الأعراف ١٨٥].

أما ما اختلف القراء فيه بين الإظهار والإدغام، فإن الدال تقلقل عند المظهرين، ولا قلقلة فيها عند المدغمين، وذلك عند ثمانية حروف: وهي (السين، والذال، والضاد، والظاء، والزاي، والجيم، والصاد، والشين) ومن أمثلتها: {قَدْ سَمِعَ}[المجادلة ١] و{وَلَقَدْ ذَرَأْنَا}[الأعراف ١٧٩] و{قَدْ ضَلُّوا}[النساء ١٦٧] و{فَقَدْ ظَلَمَ}[البقرة ٢٣١] و{وَلَقَدْ زَيَّنَّا}[الملك ٥] و{قَدْ جِئْتُكُم}[آل عمران ٤٩] و{قَدْ صَدَقَتْنَا}[المائدة ١١٣] و{قَدْ شَغَفَهَا}[يوسف ٣٠].

وإذا اجتمع حرفان متماثلان وسكن أولهما؛ فإنه يجب إدغامه في الثاني سواء كانا في كلمة نحو {يُدْرِكْكُمُ} أم في كلمتين نحو {فَلا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ}.

واستثنى العلماء من هذه القاعدة: ما إذا كان أول المثلين حرف مد فإنه يجب إظهاره محافظة عليه نحو {قالُوا وَأَقْبَلُوا} و{فِي يَتامَى النِّساءِ}.

واستثنوا من ذلك أيضاً: ما إذا كان أول المثلين هاء سكت وهو في {مالِيَهْ (٢٨) هَلَكَ} في الحاقة، في حال الوصل، ففيه لكل القراء وجهان: إدغام الهاء الأولى في الثانية، وإظهارها عندها، ولا يتحقق هذا الإظهار إلا بالسكت على الهاء الأولى سكتة خفيفة من غير تنفس.

١٠- باب ذكر حروف قربت مخارجها:

اختلف القراء في إدغام جملة من المواضع، فقرأ خلاد والكسائي وأبو عمرو بإدغام الباء المجزومة في الفاء، وهو في خمسة مواضع: {يَغْلِبْ فَسَوْفَ}[النساء] {وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ}[الرعد] {اذْهَبْ فَمَنْ}[الإسراء] {فَاذْهَبْ فَإِنَّ}[طه] {يَتُبْ فَأُولَئِكَ}[الحجرات] إلا أنه اختلف عن خلاد في هذا الموضع فروي عنه فيه الإظهار والإدغام.

وقرأ أبو الحارث عن الكسائي بإدغام اللام في الذال في لفظ {يَفْعَلْ ذلِكَ} المجزوم اللام، حيث وقع في القرآن الكريم.

وقرأ الكسائي بإدغام الفاء في الباء في {إِنْ نَشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ}[سبأ] وقرأ حمزة والكسائي وأبو عمرو بإدغام الذال في التاء في كلمتي، الأولى {عُذْتُ} في {وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ}[الدخان] و{فَنَبَذْتُها}[طه] .

وأدغم أبو عمرو وهشام وحمزة والكسائي الثاء في التاء في {أُورِثْتُمُوها}[الأعراف والزخرف] وأدغم الدوري عن أبي عمرو بخلف عنه والسوسى بلا خلاف الراء المجزومة في اللام نحو {وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ} وقرأ الباقون بالإظهار في كل ما تقدم وهو الوجه الثاني للدوري في الراء المجزومة.

واختلف القراء في نون {يس وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ} و{ن وَالْقَلَمِ} فقرأ حفص وحمزة وابن كثير وأبو عمرو وقالون بالإظهار فيهما، واختلف عن ورش في {ن وَالْقَلَمِ} فله فيه الإظهار والإدغام، فيكون وقرأ الباقون بالإدغام في اللفظين.

وقرأ نافع وابن كثير وعاصم بإظهار الدال عند الذال في {كهيعص}[مريم] والدال عند الثاء في {يُرِدْ ثَوابَ}[آل عمران] والثاء عند التاء في {لَبِثْتَ} وما تصرف منه إفراداً وجمعاً في القرآن الكريم نحو {كَمْ لَبِثْتُمْ}[الأنبياء] وقرأ الباقون بالإدغام في كل ما ذكر.

وقرأ حمزة بإظهار النون عند الميم في {طسم}[الشعراء والقصص] وقرأ الباقون بإدغامها.

وقرأ حفص وابن كثير بإظهار الذال عند التاء في {اتَّخَذْت} مفرداً أو جمعاً نحو و{أَخَذْتُ} كيف وقع.

وقرأ ابن عامر وخلف وورش بإظهار الباء عند الميم في {ارْكَبْ مَعَنا}[هود] واختلف عن البزى وقالون وخلاد، فلهم الإظهار والإدغام، وقرأ الباقون بالإدغام.

وقرأ هشام وابن كثير وورش بإظهار الثاء عند الذال في {يَلْهَثْ ذلِكَ}[الأعراف] ولقالون الإظهار والإدغام، وقرأ الباقون وهم أبو عمرو وابن ذكوان وعاصم وحمزة والكسائي بالإدغام قولا واحداً.

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بجزم الباء في {وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشاءُ}[البقرة] وقرأ بإظهار الباء عند الميم فيه ابن كثير وورش، وقرأ الباقون ممن يقرءون بالجزم وهم: قالون وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالإدغام قولاً واحداً، وأما ابن عامر وعاصم فيقرأن بالرفع في الباء فلا يكون لهما إلا الإظهار.

١١- باب أحكام النون الساكنة والتنوين:

وقع الخلاف بين القراء العشرة في بعض أحكام النون الساكنة والتنوين وهي كالآتي:

الإظهار:

قرأ جميع القراء ما عدا أبا جعفر بإظهار النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق الستة وهي الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء.

وقرأ أبو جعفر وحده بالإظهار عند أربعة حروف فقط وهي الهمزة والهاء والعين والحاء، وأما الغين والخفاء فإنه لم يقرأ عندهما بالإظهار، وإنما يقرأ عندهما بالإخفاء – كما سيأتي – حيث وقعا في القرآن الكريم، باستثناء ثلاثة مواضع لم يقرأها بالإخفاء، وإنما قرأها بالإظهار، وهي {إن يكن غنياً}[النساء ١٣٥] {والمنخنقة}[المائدة ٣] و{فسينغضون}[الإسراء ٥١].[٢٨]

الإدغام:

قرأ جميع القراء ما عدا خلفاً عن حمزة بإدغام النون الساكنة والتنوين بغنة في أربعة حروف هي: الميم والنون والواو والياء.

وقرأ خلف عن حمزة وحده بإدغام النون الساكنة والتنوين بغنة في حرفين فقط هما: الميم والنون، وأدغم في الواو والياء بدون غنة كاللام والراء.[٢٩]

الإخفاء:

قرأ جميع القراء ما عدا أبا جعفر بإخفاء النون الساكنة والتنوين عند خمسة عشر حرفاً، وهي المجموعة في أوائل قول الجمزوري:[٣٠]

صف ذا ثنا كم جاد شخص قد سما دم طيباً زد في تقى ضع ظالماً

وأما أبو جعفر فإنه يخفي النون الساكنة والتنوين عند سبعة عشر حرفاً وهي الخمسة عشر حرفاً المذكورة ومعها أيضاً الغين والخاء كما سبق، باستثناء المواضع الثلاثة المذكورة في النساء والمائدة والإسراء فلم لم يقرأها بالإخفاء، وإنما قرأها بالإظهار كما تقدم.[٣١]

١٢- باب الفتح والإمالة وبين اللفظين:

خلافات القراء في الفتح والإمالة والتقليل كثيرة، وهم فيها بين مقل ومكثر، ويظهر تأثير الخلاف في هذا الباب في حكم تفخيم الراء وتقليلها في ما يمال أو يقلل، وبيان ذلك في الآتي:

إمالة حمزة والكسائي وخلف العاشر الألفات ذوات الياء مما كان فيه راء نحو {اشْتَرى} و{افترى}.

وكذلك إمالتهم ألفات التأنيث في كل ما كان على وزن (فعلى) كيف جرت، مما وقعت فيه الراء أيضاً نحو {العسرى} و{الذِّكْرى} وكذلك في كل ما كان على وزن (فعالى) نحو {سُكارى}.

وكذلك إمالتهم الألفات الواقعة في أواخر رءوس آي إحدى عشرة سورة وهي: طه، النجم، الشمس، الأعلى، الليل، الضحى، العلق، النازعات، عبس، القيامة، المعارج، مما كان فيه راء أيضاً.

وإمالة حمزة وخلف راء {تراءا} مع الألف بعدها في الحالين.

وإمالة أبي عمرو وحمزة والكسائي وخلف الألفات الواقعة بعد الراء مع إمالة الراء قبلها سواء كانت في اسم نحو {النَّصارى} أو في فعل نحو {اشْتَرى} ووافقهم حفص عن عاصم في إمالة في {مَجْراها}[هود] وليس له إمالة في القرآن إلا في هذا اللفظ.

وتقليل ورش الألف المتطرفة بعد الراء، وتقليله ألفات رءوس آي السور الإحدى عشرة التي يميلها حمزة والكسائي، التي فيها راء.

وإمالة أبي عمرو ودوري الكسائي الألف المتوسطة الواقعة قبل راء متطرفة مكسورة، نحو {أَبْصارِهِمْ} و{عذابَ النَّارِ} و{عُقْبَى الدَّارِ} وتقليل ورش لها.

وإمالة الكسائي وشعبة وأبي عمرو وقالون وابن ذكوان بخلف عنه ألف كلمة {هارٍ} في قوله تعالى {على شَفا جُرُفٍ هارٍ}[التوبة] وتقليل ورش لها.

وتقليل ورش وحمزة الألف في لفظ {الْبَوارِ} في {وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دارَ الْبَوارِ}[إبراهيم] وفي {الْقَهَّارِ} حيث وقع، في حال الوقف خاصة.[٣٢]

وإمالة أبي عمرو والكسائي وخلف العاشر الألف المتوسطة الواقعة بين راءين الثانية منهما متطرفة مكسورة نحو {كِتابَ الْأَبْرارِ} و{دارُ الْقَرارِ} و{مِنَ الْأَشْرارِ}.

وإمالة ابن ذكوان في أحد الوجهين عنه الألف في {الْمِحْرابَ}[آل عمران وص] و{إِكْراهِهِنَّ} [النور] و{الْإِكْرامِ}[الرحمن] و{عِمْران} حيث وقع، وإمالته بلا خلاف لفظ {الْمِحْرابِ} المجرور، [آل عمران ومريم].

ففي جميع هذه المواضع يختلف حكم الراء عند القراء العشرة من حيث التفخيم والترقيق، فتكون مفخمة عند من قرأ بالفتح، وتكون مرققة عند من قرأ بالإمالة الكبرى أو الصغرى، لأن من لازم الإمالة ترقيق الراء، إذ لا تجتمع الإمالة مع التفخيم.(٣٣)

ولا يمنع إسكان الراء المتطرفة في حال الوقف من إمالة الألف أو تقليلها، ما دامت تمال أو تقلل في الوصل بسبب الكسر الذي بعدها نحو {عذابَ النَّارِ} و{كِتابَ الْأَبْرارِ} لأن زوال الكسر عنها وتسكينها عند الوقف عارض لا يمنع الإمالة ولا التقليل، وإذا أميلت أو قللت رققت الراء فيها كما سبق.

وإذا وقعت الألف الممالة قبل حرف ساكن في كلمة أخرى نحو {مُوسَى الْهُدى} و{الْقُرَى الَّتِي} ووصلت بما بعدها وجب حذفها؛ لأنها ساكنة والتقت مع ساكن بعدها، فتحذفها للتخلص من التقاء الساكنين، فلا يتأتى فيها حينئذ فتح ولا تقليل ولا إمالة لجميع القراء، إلا السوسى فله الخلاف في إمالة الألف قبل الساكن إذا كانت الألف واقعة بعد راء، فيقرأ بتفخيم الراء، وترقيقها، نحو {نَرَى اللَّهَ} و{فَسَيَرَى اللَّهُ}.

كما تختلف مرتبة تفخيم حرف الاستعلاء الواقع قبل الألف الممالة عند القراء العشرة في حالة الإمالة عن مرتبتها في حالة الفتح، ويظهر ذلك جلياً في إمالة حمزة والكسائي وخلف الألفات ذوات الياء المتطرفة الأصلية المنقلبة عن ياء في نحو {وقضى}[الإسراء] وكذلك في تقليل ورش لها في أحد الوجهين. وكذلك في إمالة الكسائي {مَرْضاتِ} و{ثُقاتِهِ} و{عَصانِي} و{وَأَوْصانِي} وفي إمالة دوري الكسائي الألف في {أَنْصارِي} و{طُغْيانِهِمْ}.

وفي إمالة حمزة والكسائي وخلف الألفات الواقعة في بعض أواخر رءوس آي الإحدى عشرة سورة، وفي تقليل ورش وأبي عمرو لها نحو {لتشقى}[طه] و{طغى}[النجم].

وفي إمالة حمزة الألف في بعض الأفعال الثلاثية وهي {خابَ} و{خافَ} و{طابَ} {وضاقَتْ}.

فيكون تفخيم حروف الاستعلاء عند من قرأ بفتح الألف بعدها في مرتبة عالية، وعند من قرأ بالإمالة الكبرى أو الصغرى يكون أدنى مرتبة من التفخيم.

١٣- باب مذهب الكسائي في إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف:

انفرد الإمام الكسائي بإمالة هاء التأنيث والحرف الذي قبلها، وهي التي تكون في الوصل تاءً[٣٤] وفي الوقف هاءً[٣٥]، سواء رسمت في المصاحف بالهاء نحو {جَنَّة} أو بالتاء نحو {كَلِمَتُ}[الأنعام ١١٥] وكذلك ما جاء على لفظها وإن لم يكن المقصود بها الدلالة على التأنيث نحو {هُمَزَةٍ} و{لُمَزَةٍ}[الهمزة ١].

وورد عنه في إمالتها مذهبان رئيسان:

المذهب الأول: إمالتها بلا شرط، إذا كان الحرف الذي قبلها أحد خمسة عشر حرفاً مجموعة في (فَجَثَتْ زَيْنَبٌ لِذَوْدِ شَمْسٍ) نحو {خليفة}[البقرة ٣٠] و{حُجَّة}[البقرة ١٥٠].

أو كان أحد أربعة حروف مجموعة في لفظ (أَكْهَر) بشرط وقوعها بعد ياء ساكنة أو كسر، نحو {خَطِيئَة}[النساء ١١٢] و{خَاطِئَة}[العلق ١٦] وعدم إمالتها عند فقد هذا الشرط، نحو {امْرَأَة}[النساء ١٢] و{بَرَاءَة}[التوبة ١].

وإذا وقع بين الكسر وبين حرف من حروف (أكهر) حرف ساكن فإن هذا الحرف لا يعد حاجزاً ومانعاً يمنع الكسر من اقتضاء الإمالة نحو {لَعِبْرَة}[آل عمران ١٣] و{سِدْرَة}[النجم ١٤].

وعدم الإمالة مطلقاً في عشرة حروف يجمعها (حَقٌّ ضِغَاطُ عَصٍ خَظَا) نحو {والنَّطِيحَة}[المائدة ٣] و{القارعة}.

والمذهب الثاني: إمالة جميع الحروف الهجائية الواقعة قبل هاء التأنيث مطلقاً إلا الألف، فعلى كلا المذهبين لا إمالة في الألف.[٣٦]

وعند الإمالة على المذهب الثاني تختلف درجة تفخيم حروف الاستعلاء الواقعة قبل الهاء الممالة في نحو {بعوضة}[البقرة ٢٦] و{بسطة}[البقرة ٢٤٧] و{الحاقة}.

فيكون التفخيم عند من لا يميل الهاء وهم سائر القراء سوى الكسائي، وهو أيضاً على المذهب الأول في مرتبة عالية.

بينما يكون التفخيم عند الكسائي في حال الإمالة فيها على المذهب الثاني في أدنى مراتبه.[٣٧]

١٤- باب الراءات:

الراء من الحروف التي تقبل التفخيم والترقيق، فتكون أحياناً مرققة وأحياناً مفخمة، بحسب حركاتها، وقد اتفق القراء على جملة من أحكام الراء، وانفرد بعضهم ببعض الأحكام كورش عن نافع الذي تفرد في هذا الباب بأحكام خالف فيها سائر القراء، وكمن أمال الراء أو قللها كما سبق في باب الفتح والإمالة، ويمكن إجمال مذاهب القراء في الراء في ما يأتي:

الراء تقع في أول الكلمة وفي وسطها وفي آخرها، ولها في كل موقع منها أحكام من حيث التفخيم والترقيق.

فإذا وقعت في أول الكلمة ولا تكون إلا متحركة، فإن كانت مفتوحة أو مضمومة فحكمها التفخيم، نحو {رَبَّنَا}[البقرة ١٢٧] و{رُزِقُواْ}[البقرة ٢٥] وإن كانت مكسورة فحكمها الترقيق نحو {رِجَال}[الأعراف ٤٦].

وإذا وقعت في وسط الكلمة، وتكون حينئذ متحركة أو ساكنة، فإن كانت متحركة فحكمها كحكمها في أول الكلمة، إن كانت مفتوحة أو مضمومة فحكمها التفخيم، نحو {تَبَارَكَ}[الأعراف ٥٤] و{خَسِرُوا}[الأنعام ١٢] وإن كانت مكسورة فحكمها الترقيق نحو {يُسَارِعُونَ}[آل عمران ١٧٦].

وإن كانت الراء المفتوحة ممالة مع الألف بعدها، سواء كانت في اسم نحو {النَّصَارَى}[البقرة ١١٣] أو في فعل نحو {اشْتَرَى}[التوبة ١١١] فإن فحكمها الترقيق، لأن من لازم الإمالة ترقيق الراء، إذ لا تجتمع الإمالة مع التفخيم.[٣٨]

وإن كانت ساكنة ينظر إلى حركة ما قبلها، فإن كان قبلها فتح أو ضم فحكمها التفخيم نحو {مَرْقَدِنَا}[يس ٥٢] و{القُرْءَان}[البقرة ١٨٥] وإن كان قبلها كسرة فحكمها الترقيق، نحو {فِرْعَونَ}[البقرة ٤٩].

إلا إذا كانت الكسرة عارضة، سواء كانت متصلة، نحو {ارْكَعُوا}[الحج ٧٧] و{ارْجِعُوا}[يوسف ٨١] عند البدء بها[٣٩] أو كانت منفصلة عنها بأن كانت في كلمة غير كلمتها، نحو {رَبِّ ارْجِعُونِ}[المؤمنون ٩٩] فإن حكمها التفخيم، كما قال الإمام الشاطبي:[٤٠]

وما بعد كسر عارض أو مفصّل ففخّم فهذا حكمه متبذّلا

وكذلك إذا وقع بعدها حرف استعلاء، فإن حكمها التفخيم، نحو {قِرْطَاس}[الأنعام ٧].

وفي راء {فِرْق}[الشعراء ٦٣] خلاف، ففيها التفخيم نظراً لوقوع حرف الاستعلاء بعدها، والترقيق نظراً لكسر حرف الاستعلاء، قال ابن الجزري:)) والوجهان صحيحان، إلا أن النصوص متواترة على الترقيق))[٤١] وفي ذلك قال الإمام الشاطبي:[٤٢]

وما حرف الاستعلاء بعد فراؤه لكلّهم التّفخيم فيها تذلّلا

ويجمعها قظ خصّ ضغط وخلفهم بفرق جرى بين المشايخ سلسلا

وإذا وقعت في آخر الكلمة فإما أن تكون ساكنة في حالي الوصل والوقف، أو متحركة في الوصل ثم سكنت لأجل الوقف.

وفي حال الوصل يكون حكمها كحكم الواقعة في وسط الكلمة، وفي حال الوقف عليها تختلف أحكامها فأما الساكنة في الحالين – ولا يوقف عليها إلا بالسكون المحض – فإن سبقها فتح أو ضم فحكمها التفخيم، نحو {وَانْحَرْ}[الكوثر ٢] {وَأْمُرْ}[الأعراف ١٤٥] وإن سبقها كسر فحكمها الترقيق، نحو {فَاصْبِرْ}[هود ٤٩].

وأما المتحركة وصلاً التي سكنت لأجل الوقف، وتكون مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، فيختلف حكم الوقف على كل منها على ما يلي:

أ) المفتوحة: ولا يوقف عليها إلا بالسكون المحض، وحينئذ يُنظر إلى حركة ما قبلها فإن كان قبلها فتح نحو {صَبَرَ}[الشورى ٤٣] أو ضم نحو {كَبُرَ}[غافر ٣٥] فحكمها التفخيم، وإن كان قبلها كسر نحو {خَسِرَ}[النساء ١١٩] فحكمها التفخيم إلا عند ورش كما سيأتي.

وإن كان قبلها ساكن صحيح نظر إلى حركة ما قبله، فإن كان قبله فتح أو ضم فحكمها التفخيم، نحو {أَمْرَ رَبِّكُمْ}[الأعراف ١٥٠] و{الْيُسْرَ}[البقرة ١٨٥] وإن كان قبله كسر فحكمها الترقيق، نحو {الشِّعْرَ}[يس ٦٩].(٤٣)

وإن كان الساكن قبلها ألفاً أو واواً فحكمها التفخيم نحو {النَّارَ}[البقرة٢٤] و{الأُمُورَ}[التوبة ٤٨] وإن كان ياءً فحكمها الترقيق(٤٤)، نحو {والْحَمِيرَ}[النحل ٨] و{الْخَيرَ}[الحج ٧٧].

ب) المضمومة: ويوقف عليها بالسكون المحض، أو بالإشمام، أو بالرَّوم(٤٥)، فإن كان قبلها فتح أو ضم فحكمها التفخيم – سواء وُقف عليها بالسكون المحض، أو بالإشمام، أو بالرَّوم – نحو {الْقَمَرُ}[القمر ١] و{حُمُرٌ}[المدثر ٥٠].

وإن كان قبلها كسر أو ياء ساكنة(٤٦) ووُقف عليها بالسكون المحض أو بالإشمام فحكمها الترقيق، وإن وُقف عليها بالرَّوم فحكمها التفخيم، نحو {لا يُغَادِرُ}[الكهف ٤٩] و{الْخَبِيرُ}[الأنعام ١٨] و{خَيرُ}[المائدة ١١٤].

وإن كان قبلها ساكن صحيح وقبله فتح أو ضم فحكمها التفخيم – سواء وُقف عليها بالسكون المحض أو بالإشمام أو بالرَّوم – نحو {الْبَحْرُ}[الكهف ١٠٩] و{صُفْرٌ}[المرسلات ٣٣] .

وإن كان قبله كسر ووقف بالسكون المحض أو بالإشمام رققها، وإن وقف بالرَّوم فحكمها التفخيم، نحو {بِكْرٌ}[البقرة ٦٨]، إلا عند ورش فحكمها الترقيق كما سيأتي.

وإن كان الساكن قبلها ألفاً أو واواً فخمها، نحو {الدَّارُ}[البقرة ٩٤] و{النُّشُورُ}[الملك ١٥].

ج) المكسورة: ويوقف عليها بالسكون المحض وبالرَّوم، فإن كان قبلها فتح، أو ضم، أو واو ساكنة ووقف عليها بالسكون المحض فحكمها التفخيم، نحو {الشَّجَرِ}[النحل ٦٨] و{بِالنُّذُرِ}[القمر ٢٣] و{وَالنُّورِ} [التغابن ٨] وإن وقف عليها بالرَّوم فحكمها الترقيق.

وإن كان قبلها كسر أو ياء ساكنة(٤٧) فحكمها الترقيق، سواء وُقف عليها بالسكون المحض أو بالرَّوم، نحو {مُنْهَمِرٌ}[القمر ١١] و{مِن بَشِيرٍ}[المائدة ١٩] و{مِنْ خَيْرٍ}[البقرة ١٠٥].

وإن كان قبلها حرف ساكن صحيح قبله فتح أو ضم ووقف عليها بالسكون المحض فحكمها التفخيم، وإن وقف بالرَّوم فحكمها الترقيق، نحو {الْقَدْرِ}[القدر ١] و{خُسْرٍ}[العصر ٢] وإن كان قبل الساكن كسر فحكمها الترقيق سواء وُقف عليها بالسكون المحض أو بالرَّوم، نحو {السِّحْرِ}[طه ٧٣].[٤٨]

وإن كان الساكن قبلها ألفاً فحكمها التفخيم، إلا عند من يميل الألف الواقعة قبل الراء المتطرفة المكسورة أو يقللها كما سبق في باب الفتح والإمالة، فحكمها عندهم الترقيق لأجل الإمالة، نحو {أَصْحَابُ النَّارِ}[البقرة ٣٩] و{مِنْ أَنْصَارٍ}[البقرة ٢٧٠].

ومن هذا يظهر أنه لا خلاف في حكم الراء بين الوقف بالسكون المحض أو بالإشمام، بخلاف الوقف بالروم، فإن حكم الراء عند الوقف به كحكمها عند الوصل، فإن كانت في الوصل مرققة بأن كانت مكسورة؛ فالوقف عليها بالرَّوم مرققة، وإن كانت في الوصل مفخمة بأن كانت مضمومة[٤٩] فالوقف عليها بالرَّوم مفخمة.[٥٠]

هذا مذهب سائر القراء العشرة عدا ورشاً، فإنه رقق كل راء مفتوحة أو مضمومة سواء وقف على الكلمة أو وصلها بما بعدها إذا كان قبلها ياء ساكنة موصلة بالراء في كلمة واحدة، سواء كانت الياء حرف مد ولين، أو حرف لين فقط، وسواء كانت الراء متوسطة أو متطرفة، وسواء كانت الكلمة التي فيها الراء مقرونة بالتنوين أو مجردة منه، نحو {فِيهِنَّ خَيْراتٌ} {وَلِلَّهِ مِيراثُ} {فَالْمُغِيراتِ} {ذلِكَ خَيْرٌ} {بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ} {وَأَطْعِمُوا الْبائِسَ الْفَقِيرَ} {وَافْعَلُوا الْخَيْرَ} {قالُوا لا ضَيْرَ} {فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ} {نَذِيرٌ مُبِينٌ} {عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}.

ورقق ورش أيضا الراء المفتوحة والمضمومة إذا كان قبلها كسر موصل بالراء في كلمة واحدة[٥١]، سواء كانت الراء في وسط الكلمة أم في آخرها، وسواء كانت الكلمة منونة أم غير منونة، وسواء كان الحرف المكسور قبلها حرف استفال أم حرف استعلاء، نحو {ذِراعَيْهِ} و{قِرَدَةً خاسِئِينَ} و{يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ} و{شاكِراً لِأَنْعُمِهِ} {يا أَيُّهَا السَّاحِرُ} {ناضِرَةٌ}.

وإذا وقع بين الكسر اللازم الموصل وبين الراء حرف ساكن؛ فإن ورشاً لا يعتد بهذا الساكن ولا يعتبره فاصلاً وحاجزاً يمنع ترقيق الراء، سواء كانت الراء متوسطة نحو {وِزْرَكَ} أو متطرفة نحو {سِحْرٌ}.

ويستثنى من الحرف الساكن الذي لا يعد مانعاً من ترقيق الراء حرف الاستعلاء فإنه يمنع من ترقيق الراء، نحو {مِصْراً} و{قِطْراً} و{وِقْراً} إلا حرف الخاء فلا يمنع فصلها من ترقيق الراء، نحو {إِخْراجُهُمْ} و{إِخْراجٍ}.

ويستثنى مما يرققه ورش مما وجد فيه سبب الترقيق الراء في الاسم الأعجمي وهو ثلاثة أسماء {إِبْراهِيمَ} و{إِسْرائِيلَ} و{عِمْرانَ} ففخمها كباقي القراء، وكذلك فخّم الراء في كلمة {إِرَمَ}.

كما فخم الراء في الكلمة التي تكررت فيها الراء، نحو {ضِراراً} ليتعدل اللفظ بتفخيم الراءين لما فيه من الانتقال من تفخيم إلى تفخيم فيكون أيسر في النطق.(٥٢)

واختُلف عن ورش في {ذِكْراً} و{سِتْراً} و{إِمْراً} و{وِزْراً} و{حِجْراً} و{وَصِهْراً} فله فيها التفخيم والترقيق.

واختُلف عنه أيضاً في لفظ {حَيْرانَ}[الأنعام ٧١] فله فيه الوجهان التفخيم والترقيق.

وقرأ بترقيق الراء الأولى المفتوحة في كلمة {بِشَرَرٍ} من قوله تعالى {إِنَّها تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ}[المرسلات ٣٢] وصلاً ووقفاً، وإن لم تكن على أصل قاعدته في ترقيق الراء وهو وجود ياء أو كسر قبل الراء، وسبب الترقيق هنا هو وجود كسر بعدها.

١٥- باب اللامات:

هذا الباب اتفق فيه القراء العشرة أيضاً، باستثناء ورش الذي ينفرد بتغليظ اللام بضوابط معينة، كما سيأتي.

واللام حرف من حروف الاستفال وحكمه الترقيق، إلا في لفظ الجلالة {الله} إذا وقع بعد فتحة نحو {قال الله}[آل عمران ٥٥] أو بعد ضمة نحو {رُسُلُ اللَّهِ}[الأنعام ١٢٤] فإنه مغلظ لجميع القراء.

وكذلك يغلظ جميع القراء لام {آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ}[يونس ٥٩] و{آللَّهُ خَيْرٌ}[النمل ٥٩] سواء قرأوا فيهما بالتسهيل أم بالإبدال.(٥٣)

أما إذا وقع لفظ الجلالة بعد كسرة فإن لامه مرققة لجميع القراء، نحو {بِسْمِ اللَّهِ}[الفاتحة ١] و{مِنْ أَمْرِ اللهِ}[هود].

وقد قرأ ورش بتغليظ اللام إذا كانت مفتوحة ووقعت بعد أحد حروف ثلاثة وهي (الصاد، الطاء، والظاء) سواء كانت اللام مخففة أو مشددة، متوسطة أو متطرفة، بشرط أن تكون الأحرف الثلاثة مفتوحة أو ساكنة، نحو {صَلَواتٌ} و{يُوصَلَ} و{الصَّلاةَ} و{يَصْلَى} و{وَفَصْلَ} و{طَلَباً} و{وَبَطَلَ} و{الطَّلاقَ} و{مَطْلَعِ} و{ظَلَمُوا} و{وَظَلَّلْنا} و{ظَلَّ} و{أَظْلَمُ}.

واختُلف عن ورش بين التغليظ والترقيق فيما حالت فيه الألف بين الطاء واللام، وبين الصاد واللام، نحو {طَالَ} و{فِصالًا} و{يُصْلِحا} وكذلك في اللام المتطرفة المفتوحة الواقعة بعد أحد الأحرف الثلاثة إذا وقف عليها، نحو {أَنْ يُوصَلَ}.

وكذلك في اللامات الواقعة بعد الصاد وبعدها ألف منقلبة عن الياء إذا لم تكن الألف رأس آية، نحو {مُصَلًّى}[البقرة].(٥٤)

وإذا قرأ ورش {أَفَغَيْرَ اللَّهِ} و{وَلَذِكْرُ اللَّهِ} و{ذُكِرَ اللَّهُ} وأمثالها، فخم لفظ الجلالة مع ترقيق الراء.

وقد سبق في باب الإمالة أن السوسي له الفتح والإمالة في الألف الواقعة قبل حرف ساكن في كلمة أخرى، إذا كانت الألف واقعة بعد راء {نَرَى اللَّهَ} و{فَسَيَرَى اللَّهُ} وعليه فإذا أمال الراء وصلاً ووقع بعدها لفظ الجلالة؛ جاز له تفخيم لفظ الجلالة نظراً للأصل، وترقيقه نظراً لإمالة الراء.

١٦- باب الوقف على أواخر الكلم:

يجوز للقراء العشرة عند الوقف على الكلمات الوقف بإسكان الحرف الموقوف عليه، وهو الأصل، أو بالروم أو الإشمام، فيما يصح أن يدخلا فيه.

والروم هو: إضعاف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها فيسمعها القريب المصغي للقراءة دون البعيد.(٥٥)

والإشمام هو: ضم الشفتين عقب تسكين الحرف، إشارة إلى أن ذلك الحرف الساكن للوقف حركته الضم، ولا يدركه الأعمى لأنه إشارة بلا صوت.(٥٦)

وفائدة الروم والإشمام: بيان الحركة الأصلية التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه ليظهر للسامع أو للناظر كيف تلك الحركة.

والروم وارد في الضم والرفع، وفي الكسر والجر، وأما الإشمام فهو وارد في الضم والرفع فقط.

ولا يكون الروم إلا مع القصر، أما الإشمام فيأتي مع وجوه العارض الثلاثة، وهي القصر والتوسط والمد.

وسيأتي بيان ما يترتب على اختلاف القراء في يتعلق بأنواع الوقف الثلاثة السكون المحض والروم والإشمام.

١٧- باب الوقف على مرسوم الخط:

اختلف القراء في اتباع خط المصحف الإمام في الوقف على الكلمات التي رسمت في المصاحف على خلاف مقتضى قواعد الرسم المتداولة بين الناس.

فالذين نقل عنهم ذلك هم نافع وأبو عمرو والكوفيون، فما رسم في المصاحف العثمانية بالتاء وقفوا عليه بالتاء، وما كتب بالهاء وقفوا عليه بالهاء، وإن لم يكن موضع وقف، وما كان من كلمتين وصلت إحداهما بالأخرى لم يوقف إلا على الثانية منهما نحو {إِنَّمَا} من قوله تعالى {إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ واحِد} وما كان من كلمتين فصلت إحداهما عن الأخرى؛ يجوز أن يوقف على كل واحدة منهما نحو {إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ}[الأنعام].

وفيما يلي بيان ما اختلف فيه القراء من الكلمات في هذا الباب:

وقف ابن كثير وأبو عمرو والكسائي على هاء التأنيث التي رسمت بالتاء المجرورة على لفظ الوصل[٥٧] بالهاء؛ مخالفين في ذلك أصلهم وهو اتباع رسم المصحف، ووقف الباقون على هذا القسم بالتاء متابعين أصولهم في ذلك وهي مسايرة خط المصحف.

وقد بين العلماء بيان الكلمات التي رسمت في المصاحف بالتاء، وبيان الكلمات التي رسمت بالهاء.[٥٨]

مثال ما رسم بالتاء {إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ}[الأعراف] و{بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَكُمْ}[هود] {اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ}[فاطر] .

ومثال ما رسم بالهاء {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ}[آل عمران] و{وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ}[النحل].

ووقف الكسائي على {اللَّاتَ}[النجم] و{مرضات} حيث وقع، و{ذاتَ}[النمل] و{وَلاتَ} [ص] بالهاء، ووقف الباقون على هذه الكلمات بالتاء تبعاً للرسم.

ووقف البزي والكسائي على كلمة {هَيْهاتَ} في موضعيها بالمؤمنين بالهاء، ووقف غيرهما بالتاء.

ووقف ابن كثير وابن عامر على {يا أبت} بالهاء حيث وردت، نحو {يا أَبَتِ لا تَعْبُدِ الشَّيْطانَ}[مريم].

ووقف أبو عمرو على كلمة {وَكَأَيِّنْ} في جميع القرآن بالياء، ووقف عليها بقية القراء بالنون اتباعاً للرسم.

ووقف أبو عمرو في قوله تعالى {مال هذا الرسول}[الفرقان] و{مال هذا الكتاب}[الكهف] و{فمال هؤلاء القوم}[النساء] و{فَمالِ الَّذِينَ كَفَرُوا}[المعارج] على (ما) واختلف عن الكسائي فروي عنه الوقف على (ما) وعلى (اللام) ووقف باقي القراء على (اللام).

وقد كتبت (ما لِ) في هذه المواضع بفصل اللام عما بعدها، ويجوز الوقف على كل من (ما) و(اللام) في هذه المواضع لجميع القراء، اختباراً أو اضطراراً، وأما اختياراً فليس بموضع وقف، فلا يصحح البدء باللام أو بما بعدها، بل إن وقف على (ما) أو على (اللام) اختباراً أو اضطراراً؛ وجب عليه أن يرجع ويبتدئ بقوله تعالى {ما ل هذا} أو {فَمالِ }.

ووقف الكسائي وأبو عمرو ويعقوب على لفظ {أَيُّهَا} في قوله تعالى {وَقالُوا يا أَيُّهَا السَّاحِرُ}[الزخرف] وفي قوله تعالى {أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ}[النور] وفي قوله تعالى {أَيُّهَ الثَّقَلانِ}[الرحمن] وإذا وصلوا حذفوها.

وقرأ ابن عامر بضم الهاء وصلاً في المواضع الثلاثة، إتباعاً لضم الياء قبلها، وإذا وقف سكن الهاء، وقرأ الباقون بفتح الهاء وصلاً، وإذا وقفوا سكنوا الهاء.

ووقف أبو عمرو في قوله تعالى {وَيْكَأَنَّ اللَّهَ}[القصص] و{وَيْكَأَنَّهُ}[القصص] على الكاف، ويصح البدء عنده بقوله {أن الله} و{أنه} ووقف الكسائي على الياء، ويصح عنده أن البدء بالكاف.

ووقف باقي القراء على الهاء في {وَيْكَأَنَّهُ} وعلى النون في {وَيْكَأَنَّ} كما هو مرسوم في المصاحف، والبدء بالكلمة بأسرها.

ووقف البزي على {فِيمَ}[٥٩] و{مِمَّ}[٦٠] و{عَمَّ}[٦١] و{لِمَ}[٦٢] و{بِمَ}[٦٣] بهاء السكت بخلف عنه، ووقف الباقون بحذف الهاء على الرسم، وهو الوجه الثاني للبزى.

١٨- باب مذاهبهم في ياءات الإضافة:[٦٤]

وياءات الإضافة على ثلاثة أقسام: قسم اتفق القراء على إسكانه نحو {فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي} وقسم اتفقوا على فتحه نحو {نِعْمَتِيَ الَّتِي} وقسم اختلفوا فيه بين الفتح والإسكان وهو المقصود في هذا الباب.

وتنقسم ياء الإضافة بالنسبة لما بعدها إلى ستة أقسام؛ وفيما يأتي بيانها وذكر خلاف القراء العشرة فيها:

القسم الأول: ياءات الإضافة التي يكون بعدها همزة قطع مفتوحة:

والمختلف في فتحه وإسكانه من هذا النوع تسع وتسعون ياءً، فقرأها بالفتح نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر، وأسكنها الباقون، نحو {إِنِّي أَخافُ اللَّهَ} {إِنِّي أَعْلَمُ ما لا تَعْلَمُونَ}.

وخالف بعضهم في مواضع فقرؤوها بالإسكان كالباقين، كما أن بعض القراء الباقين وافقوا نافعاً وابن كثير وأبا عمرو وأبا جعفر في فتح الياء في بعض المواضع.

القسم الثاني: ياءات الإضافة التي يكون بعدها همزة قطع مكسورة:

والمختلف فيه من هذا القسم اثنتان وخمسون ياءً، فقرأها بالفتح نافع وأبو عمرو وأبو جعفر، وأسكنها الباقون، نحو {مِنِّي إِلَّا} و{هَدانِي رَبِّي إِلى} و{عَدُوٌّ لِي إِلَّا}.

وخالف بعضهم في مواضع فقرؤوها بالإسكان كالباقين، كما أن بعض القراء الباقين وافقوا نافعاً وأبا عمرو وأبا جعفر في فتح الياء في بعض المواضع.

القسم الثالث: ياءات الإضافة التي يكون بعدها همزة قطع مضمومة:

والمختلف فيه من هذا القسم عشر ياءات، فقرأها بالفتح نافع، وأسكنها الباقون، نحو {إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ} بالمائدة، و{عَذابِي أُصِيبُ بِهِ} بالأعراف، و{إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ} في هود.

وأسكن جميع القراء الياء في {وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ} في البقرة، و{آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً} في الكهف.

القسم الرابع: ياءات الإضافة التي يكون بعدها همزة وصل مقرونة بلام التعريف:

والمختلف فيه من هذا القسم أربع عشرة ياءً، فقرأها حمزة بالإسكان، وفتحها الباقون، نحو {عَهْدِي الظَّالِمِينَ} بالبقرة، و{عِبادِيَ الصَّالِحُونَ} بالأنبياء، و{آتانِيَ الْكِتابَ} بمريم، ووافقه بعض القراء في إسكان الياء في بعض المواضع.

القسم الخامس: ياءات الإضافة التي يكون بعدها همزة وصل مجردة من لام التعريف:

والمختلف فيه من هذا القسم سبعة مواضع، نحو {أَخِي اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي} بطه، و{إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ} بالأعراف، و{يا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ} بالفرقان، وهذا القسم ليس لفتحه وإسكانه قاعدة عامة، إذ يختلف من يفتحه أو يسكنه من القراء في كل موضع.

القسم السادس: ياءات الإضافة التي يكون بعدها حرف من حروف الهجاء غير همزة القطع، وهمزة الوصل:

والمختلف فيه من هذا القسم ثلاثون موضعاً، نحو {وَمَحْيَايَ} في الأنعام، و{أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ} في آل عمران، و{وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِناً} في نوح.

وهذا القسم أيضاً ليس لفتحه وإسكانه قاعدة عامة، إذ يختلف من يفتحه أو يسكنه من القراء في كل موضع.

ويظهر أثر اختلاف القراء في ياءات الإضافة في اختلاف أحكام التجويد في الأمور الآتية:

الأول: كون الياء حال إسكانها حرف مد، وإذا كانت واقعة قبل همز القطع كما في الأقسام الثلاثة الأولى فإنها تمد مداً منفصلاً لمن قرأ بإسكانها، وكل منهم على أصل مذهبه في المد المنفصل، وقد تقدم في بابه، وأما من قرأ بفتحها فلا يكون فيها أي مد.

والثاني: عند تسكين الياءات ووقوع حرف ساكن بعدها كما في القسمين الرابع والخامس الذين يقع فيهما بعد الياء همزة وصل سواء كانت مقرونة بلام التعريف، أو مجردة منها فإن الياء تحذف وصلاً لاجتماعها مع الساكن الذي بعدها، وحينئذ لا يكون فيها أي مد لحذفها، أما في حال والوقف فإنا تثبت ويكون المد فيها طبيعياً.

والثالث: عند إسكان الياء ووقوع حرف مد قبلها فإنها تمد مداً لازماً كلمياً مخففاً، كما في إسكان الياء في {ومحياى} فتمد بمقدار ست حركات، وأما على قراءة فتح الياء فيكون المد فيها مداً طبيعاً، يمد بمقدار حركتين.

١٩- باب ياءات الزوائد:(٦٥)

وتختلف مذاهب القراء في إثبات ما يذكر لهم من ياءات الزائد، والقاعدة العامة لهم في هذا الباب على النحو الآتي:

ما يذكر لابن كثير ويعقوب فهما يثبتانه في الحالين.

وما يذكر لهشام فله الخلف؛ فيجوز له إثباته في الحالين وحذفه فيهما.

وما يذكر لنافع وأبي عمرو وحمزة والكسائي وأبي جعفر فهم يثبتونه في الوصل ويحذفونه في الوقف.

هذه هي القاعدة العامة للقراء الذين يثبتون هذه الياءات، وخالف بعضهم أصله فأثبت الياء على غير قاعدته.(٦٦)

وجملة الياءات الزائدة اثنتان وستون ياء، نحو {يَوْمَ يَأْتِ لا تَكَلَّمُ} في هود، و{لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلى يَوْمِ الْقِيامَةِ} في الإسراء، و{وَمِنْ آياتِهِ الْجَوارِ فِي الْبَحْرِ} في الشورى، و{إِذا يَسْرِ} في الفجر.

ويظهر أثر اختلاف القراء في إثباتها وحذفها على اختلاف أحكام التجويد في ما يأتي:

١- اختلاف الحرف السابق للياء الزائدة في التفخيم والترقيق، وذلك في نحو {ونذر} و{إِذا يَسْرِ} فعلى إثبات الياء يتعين ترقيق الراء، وعلى حذفها يجوز التفخيم لسكون الراء وضم ما قبلها.

٢- مد الياء المثبتة مداً طبيعياً في مثل {مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يقول} و{وَمِنْ آياتِهِ الْجَوارِ فِي البَحْرِ} و{الْمُنادِ مِنْ مَكانٍ}، وانعدام المد بحذفها.

٣- مد الياء المثبتة مداً منفصلاً إذا وقع بعدها همزة في نحو {لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلى يَوْمِ الْقِيامَةِ} بالإسراء، و{أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ} في طه، والمثبتون على أصولهم في مقدار مده.

٤- مد حرف المد الواقع قبل الياء الزائدة عند إثباتها وقفاً مداً عارضاً، وذلك في نحو {ثُمَّ كِيدُونِ} و{لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلاقِ} و{أَخافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنادِ} فمن أثبتها وقفاً كان له في حرف المد الواقع قبل الياء

ثلاثة العارض القصر والتوسط والمد، ومن حذفها لم فلا مد عنده لعدم تحقق المد العارض لكون الحرف ليس قبل آخر حرف في الكلمة.

٥- اختلاف مرتبة تفخيم حرف الاستعلاء عند إثبات الياء أو حذفها، في مثل {ذلك كُنَّا نَبْغِ} و{مَنْ يَتَّقِ} فعلى الإثبات يكون تفخيم حرف الاستعلاء في أدنى مرتبة لكونه مكسوراً، وعلى حذف الياء، يكون تفخيم حرف الاستعلاء حال الوقف في مرتبة أعلى من مرتبته حال إثباتها، لكونه ساكناً بعد فتح.(٦٧)

٦- قلقلة حروف القلقلة السابقة للياء الزائدة عند حذف الياء وقفاً، في نحو {وجفان كالجواب} و{الْعاكِفُ فِيهِ وَالْبادِ} فعلى قراءة من حذف الياء وقفاً يسكن الحرف السابق لها فيكون مقلقلاً، وعلى قراءة من أثبتها يكون الحرف السابق لها متحركاً فلا يقلقل.

المبحث الثالث: اختلاف أحكام التجويد عند القراء العشرة في فرش الحروف:

الخلافات بين القراء في الكلمات الفرشية قد ينتج عنها اختلاف الحكم التجويدي تبعاً لاختلاف تلك القراءات، حيث تتضمن الكلمة على إحدى القراءات حكماً تجويداً معيناً، وتتضمن على قراءة أخرى حكماً تجويداً آخر، بغض النظر عن اتفاق القراء في كلٍ من الحكمين أو اختلافهم، وفي ما يأتي تطبيق الخلاف القرائي الناتج عنه اختلاف في أحكام التجويد في فرش الحروف:

١. إثبات الألف وحذفها في {مالك} من قوله تعالى {ملك يوم الدين}[الفاتحة ٤] حيث اختلف القراء في قراءته، فقرأه نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وأبو جعفر {ملك} بحذف الألف، وقرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف {مالك} بإثبات الألف(٦٨)، فعلى قراءة الإثبات يكون في الكلمة مد طبيعي يمد بمقدار حركتين، وعلى قراءة الحذف لا يكون في الكلمة مد أصلاً.

ومن المواضع التي ينطبق فيها هذا الخلاف أيضاً: {فأزلهما} و{فأزالهما} و{خلقتك} و{خلقناك} و{أسورة} و{أساورة} و{بموقع} و{بمواقع} و{نخرة} و{ناخرة} ونحو ذلك، وهو كثير في القرآن الكريم.

٢. إثبات الهمزة والياء بعد الألف في {وميكال} أو الهمزة وحدها، أو حذفهما، حيث قرأه حفص وأبو عمرو ويعقوب (وميكال) بغير همز ولا ياء، وقرأه نافع وأبو جعفر (وميكائل) بهمزة من غير ياء، وقرأه الباقون (وميكائيل) بهمزة وياء بعدها.[٦٩]

ويترتب على ذلك اختلاف نوع المد ومقداره، فعلى قراءة إثبات الهمزة يكون المد في الألف متصلاً، فيمده قالون وأبو جعفر وابن كثير وابن عامر وشعبة والكسائي وخلف العاشر مداً متوسطاً، ويمده ورش وحمزة مداً مشبعاً.

وعلى القراءة بلا همزة يكون المد طبيعياً، يقصره جميع القراء، إلا في حال الوقف عليه، فإنه يكون مداً عارضاً للسكون، فيجوز فيه الثلاثة وجوه: القصر والتوسط والمد لجميع القراء.

وكذلك على قراة إثبات الياء بعد الهمزة، يكون فيه أيضاً مد الياء مداً عارضاً للسكون عند الوقف، ولهم فيه الوجوه الثلاثة.

٣. تشديد النون أو الميم وتخفيفهما، وما يترتب على ذلك من الغنة وعدمها، في نحو {ولكنَّ البرَّ} و{ولكنِ البرُّ} ونحو و{والَّذآنِّ يأتيانها} و{والذانِ يأتيانها} و{ولتكمِّلوا العدة} و{ولتكمِلوا العدة} و{الذي جمع مالاً وعدده} و{جمَّع مالاً..}.

٤. إسكان حروف القلقلة أو تحريكها، في نحو {القُدْس} و{القُدُس} و{يَبْشُر} و{يُبَشِّر} و{أن يُبْدِله} و{أن يُبَدِّله} وما يلزم على إسكانها من صفة القلقة.

٥. كسر الراء وإسكانها، في نحو {وأرِنا} {وأرْنا} وما يلزم على إسكانها وكسرها من التخيم والترقيق.

٦. ضم الحرف الواقع قبل الراء الساكنة أو كسره، في {فصُرْهن} و{فصِرْهن} فعلى ضم ما قبل ما قبل الراء تفخم الراء، وعلى كسر ما قبلها ترقق.

٧. فتح الميم الواقعة قبل الراء الساكنة أو كسرها في كلمة {مرفقاً} فعلى القراءة بفتح الميم تكون الراء مفخمة بدون خلاف، لسكونها بعد فتح، وعلى القراءة بكسر الميم، تكون الراء مرققة بدون خلاف، لسكونها بعد كسر.

كما قال الإمام الشاطبي في باب الراءات:

وَلَا بُدَّ مِنْ تَرْقِيقِهاَ بَعْدَ كَسْرَةٍ إِذَا سَكَنَتْ ياَ صَاحِ لِلسَّبْعَةِ المَلا

٨. فتح الراء على القراءة بالياء المفتوحة في {ليَغرَق أهلها} وكسرها على القراءة بالتاء المضمومة {لتُغرِق أهلها} فعلى القراءة بفتح الراء تفخم، وعلى القراءة بكسرها ترقق.

٩. إثبات التنوين أو حذفه قبل حرف من حروف الإظهار، نحو {إنه عَمِلَ غير صالح} و{عَمَلٌ غير صالح} إذ الحكم على القراءة بالتنوين إظهار حلقي، عدا عند أبي جعفر فالحكم عنده الإخفاء وأما على عدم التنوين فلا إظهار ولا إخفاء.

١٠. إثبات التنوين أو حذفه في نحو قوله تعالى {من كلٍ زوجين} و{من كلِ زوجين} فالحكم على القراءة بالتنوين إخفاء حقيقي، وأما على عدم التنوين فلا إخفاء.

١١ .التخفيف والتشديد، وحذف الألف وإثباتها في لفظ {يصعد} في قوله تعالى {كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السماء}[الأنعام ١٢٥] إذ قرأه ابن كثير {يَصْعَد} بسكون الصاد، وتخفيف العين، دون ألف، وقرأه شعبة {يَصَّاعَد} بفتح وتشديد الصاد وتخفيف العين وألف قبلها، وقرأه الباقون {يَصَّعَّد} بتشديد الصاد والعين دون ألف.

وبناءً على اختلاف القراءات في هذه الكلمة، يختلف الحكم التجويدي في مرتبة تفخيم حرف الاستعلاء فيها، فعلى قراءة {يَصَّاعَد} يكون تفخيم الصاد في أعلى مرتبة من مراتب التفخيم، وعلى قراءة {يَصْعد} و{يَصَّعَّد} يكون تفخيم الصاد في مرتبة أقل من الأولى.

وذلك بناء على القاعدة التي تنص على تقسيم مراتب التفخيم في حروف الاستعلاء إلى أربع مراتب أو خمس مراتب على خلاف بين العلماء، حيث نص بعضهم على أنها خمس مراتب، وهي: المفتوح الذي بعده ألف، والمفتوح الذي ليس بعده ألف، والمضموم، والساكن، والمكسور.

وقد نظم هذه المراتب بالتمثيل لها العلامة السمنودي في لآلي البيان، فقال:[٧٠]

أعلاه في كطائف فصلَّى فالغرفات فاقترب فظلا

ولم يعد آخرون الساكن مرتبة وإنما ألحقوه بحركة ما قبله، فيأخذ حكم المتحرك بحركة ما قبله في التفخيم.

فنجد الصاد في هذا الكلمة تختلف مرتبة تفخيمها بناءً على اختلاف القراءات الواردة فيها، فعلى قراءة {يَصَّاعد} بفتح الصاد وألف بعدها، يكون تفخيمها في أعلى مرتبة من مراتب التفخيم، وعلى قراءة {يَصَّعَّد} بفتح الصاد وتشديدها وحذف الألف، يكون تفخيمها في المرتبة الثانية، وأما على قراءة {يَصْعَد} بسكون الصاد، فعلى المذهب الأول تكون الصاد في المرتبة الرابعة من مراتب التفخيم، وعلى المذهب الثاني – الذي يقضي بأن الساكن ليس في مرتبة مستقلة وإنما يأخذ حكم المتحرك بحركة ما قبله، وهو الصحيح – تكون الصاد في المرتبة الثانية من مراتب التفخيم.

١٢. إفراد وجمع لفظ {خطيئته}[البقرة ٨١] وقد قرأه نافع بألف بعد الهمزة على الجمع، وقرأ الباقون بحذفها على الإفراد، ويترتب على إثبات الألف حصول مد البدل لورش وله فيه الثلاثة وجوه القصر والتوسط والمد، وليس لقالون فيه إلا القصر، ولا مد على قراءة الباقين الباقين، ومثله {ءاتيتم}[البقرة ٢٣٣] و{فأذنوا}[البقرة ٢٧٩] و{رؤوف} حيث وقع.

١٣. الخلاف في لفظ {تقاة}[آل عمران٢٨] وقد قرأه يعقوب {تقيَّة} بفتح التاء وكسر القاف وتشديد الياء مفتوحة على وزن (مَطِيَّة) والباقون بضم التاء وفتح القاف وبعدها ألف، فعلى قراءة يعقوب لا يكون في الكلمة حرف مد، بينما في قراءة الباقين ألف ممدودة مداً طبيعياً بمقدار حركتين، ويمد عند الوقف على الكلمة مداً عارضاً للسكون.

١٤. الخلاف في {تمسوهن}[البقرة ٢٣٦] وقد قرأه حمزة والكسائي وخلف بضم التاء وإثبات ألف بعد الميم، والباقون بفتح التاء من غير ألف، ووقف عليها يعقوب بهاء السكت، فعلى قراءة إثبات الألف يكون في الكلمة مد لازم كلمي مثقل، فيمد مداً مشبعاً، وأما على قراءة الباقين فلا مد.

١٥. الخلاف في كلمة {فنادته}[آل عمران ٣٩] وقد قرأه حمزة والكسائي وخلف بألف بعد الدال والباقون بتاء ساكنة بعدها، وعلى قراءة حمزة والكسائي وخلف يكون ممالاً، ولا إمالة فيه ولا تقليل للباقين لأنهم يقرؤونه بالتاء الساكنة بعد الدال.

١٦. إثبات حرف المد في لفظ بعد الكاف في لفظ {وكأين} حيث وقع، وقد قرأه ابن كثير وأبو جعفر بألف ممدودة بعد الكاف وبعدها همزة مكسورة وحينئذ يكون المد من قبيل المتصل لاجتماع حرف

المد والهمز في كلمة واحدة فيمده ابن كثير مداً متوسطاً، وأما أبو جعفر فإنه يسهل الهمز، فيكون له في المد القصر والتوسط عملاً بقاعدة :(٧١)

وإن حرف مد قبل همز مغير يجز قصره والمد ما زال أعدلا

وقرأه الباقون بهمزة مفتوحة بدلاً من الألف وبعدها ياء مكسورة مشددة، ولا مد فيه على قراءتهم.

١٧. الخلاف في {فلن يكفروه}[آل عمران ١١٥] فقد قرأه حفص وحمزة والكسائي وخلف {فلن يكفروه} بالياء، وقرأه الباقون {فلن تكفروه} بالتاء، فعلى القراءة بالياء يكون الحكم التجويدي هو الإدغام بغنة عند من يقرأ بالياء عدا خلف عن حمزة فيدغم بلا غنة، وعلى القراءة بالتاء يكون الحكم التجويدي فيها هو الإخفاء.

١٨. الخلاف في {كل شيء قبلا}[الأنعام ١١١] وقد قرأه نافع وابن عامر وأبو جعفر بكسر القاف وفتح الباء، وقرأ الباقون بضمهما.

وعلى قراءة كسر القاف تكون غنة الإخفاء قبلها في أدنى مرتبة من مراتب التفخيم، وأما على قراءة ضم القاء فتكون مرتبة تفخيم الغنة أعلى، لضم القاف بعدها، فالغنة تتأثر بالحرف الذي بعدها تفخيماً وترقيقاً كما قال الناظم:(٧٢)

والروم كالوصل وتتبع الألف ما قبلها والعكس في الغن ألف

ومثل ذلك أيضاً في قوله تعالى {ديناً قيماً}[الأعراف ٢٠١] الذي قرأه نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب بفتح القاف وكسر الياء وتشديدها، والباقون بكسر القاف وفتح الياء وتخفيفها.

١٩. الخلاف في كلمة {طائف}[الأعراف ٢٠١] وقد قرأه ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب {طيف} بحذف الألف التي بعد الطاء وإثبات ياء ساكنة بعدها في مكان الهمزة، وقرأ الباقون بألف بعد الطاء وهمزة مكسورة بعد الألف في موضع الياء، فعلى قراءة {طائف} يكون فيها مد متصل، وعلى قراءة {طيف} لا مد فيها، ومثله الخلاف في {النشأة}[العنكبوت ٢٠ والنجم ٤٧] وقد قرأه ابن كثير وأبو عمرو بفتح الشين وألف بعدها وبعد الألف همزة مفتوحة والباقون بإسكان الشين، وكذلك

الخلاف في {يسألون عن أنبائكم}[الأحزاب٢٠] وقد قرأه رويس بتشديد السين مفتوحة وألف بعدها، والباقون بإسكانها، وبعدها همزة.

٢٠. الخلاف في قوله {حقيق على ألا أقول}[الأعراف١٠٥] وقد قرأه نافع بالياء المشددة المفتوحة بعد اللام، وقرأه الباقون بألف بعد اللام، وعلى قراءة الجمهور يكون في الكلمة مد منفصل وهم فيه على أصولهم، وأما على قراءة نافع فلا مد في الكلمة.

٢١. الخلاف في {اثنا عشر}[التوبة ٣٦] وقد قرأه أبو جعفر بإسكان العين والباقون بفتح العين، وعلى قراءة إسكان العين تمد الألف مداً مشبعاً، فيكون مداً لازماً كلمياً مخففاً لأجل سكون العين، وأما على قراءة فتح العين فمده مد طبيعي.

٢٢. الخلاف في {عن طائفة نُعَذِّب}[التوبة ٦٦] حيث قرأه عاصم {عن طائفة نُعَذِّبْ} بالنون مع البناء للفاعل، وعلى هذه القراءة يكون حكم التنوين الإدغام بغنة، وقرأه الباقون {عن طائفة تُعَذَّبْ} بالتاء مع البناء للمفعول، وعلى هذه القراءة يكون حكم التنوين الإخفاء عند التاء.(٧٣)

ومن المواضع التي ينطبق فيها هذا الخلاف أيضاً {وقولوا حطة نغفر لكم} و{حطة يُغفَر لكم} و{حطة تُغفَر لكم} ونحو {كافرة يرونهم} و{كافرة ترونهم}.

٢٣. الخلاف في {ونئا}[الإسراء٨٣ وفصلت ٥١] وقد قرأه ابن ذكوان وأبو جعفر بألف ممدودة بعد النون وبعدها همزة مفتوحة مثل (شاء) والباقون بهمزة مفتوحة ممدودة بعد النون مثل (رآى) فيكون فيها على قراءة ابن ذكوان وأبي جعفر مد متصل يمد مداً متوسطاً على أصلهما، وأما على قراة الباقين، فيكون فيها مد بدل، ويقصره جميع القراء، عدا ورش فله فيه ثلاثة أوجه القصر والتوسط والمد،ويكون له فيه مع ذات الياء بعده: قصر البدل مع فتح ذات الياء والتوسط مع التقليل والمد مع الوجهين.

٢٤. الخلاف في {لله الحق}[الكهف ٤٤] وقد قرأه أبو عمرو والكسائي برفع القاف، وقرأه الباقون بخفضها، وعلى قراءة الرفع يصح في الوقف عليه الوجوه الثلاثة السكون المحض والروم والإشمام،

وأما على قراءة الخفض فلا يصح فيه إلا السكون المحض والروم، كما سبق في باب الوقف على أواخر الكلم.

٢٥. الخلاف في {عقباً}[الكهف ٤٤] وقد قرأه عاصم وخلف وحمزة بسكون القاف، وقرأه الباقون بضمها، وعلى القراءة بإسكان القاف يكون فيها قلقلة، ومثله {بل ادارك} على قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب بإسكان لام {أَدْرَكَ} بهمزة قطع مفتوحة وإسكان الدال، والباقون {ادَّارَكَ} بهمزة وصل تسقط في الدرج وتثبت في الابتداء مكسورة وفتح الدال وتشديدها وألف بعدها، ومثله أيضً في {واذكر عبادنا إبراهيم وإسحاق ويعقوب}[ص٤٥] على قراءة ابن كثير بفتح العين وإسكان الباء على الإفراد، وغيره بكسر العين وفتح الباء وألف بعدها على الجميع.

٢٦. الخلاف في لفظ {حملنا}[طه٨٧] وقد قرأه نافع وابن كثير وابن عامر وحفص وأبو جعفر ورويس {حُمِّلْنَا} بضم الحاء وكسر الميم مشددة، وقرأ الباقون {حَمَلْنَا} بفتح الحاء والميم مخففة، وعلى القراءة بتشديد الميم يكون فيها غنة بمقدار حركتين.

٢٧. الخلاف في قوله تعالى {دري}[النور ٣٥] فقد قرأه أبو عمرو والكسائي {دِرِّيء} بكسر الدال وبعدها ياء وبعدها همزة، وقرأه شعبة وحمزة {دُرِّيء} بضم الدال وبعدها ياء وبعدها همزة، وقرأه الباقون {دُرِّيّ} بضم الدال وتشديد الياء من غير همزة.([٧٤])

وكذلك في {البرية}[البينة ٦] فقد قرأه نافع وابن ذكوان {البريئة} بهمزة بعد الياء، وقرأه الباقون {البريَّة} بياء مشددة من غيره همزة.([٧٥])

فمن أثبت الهمزة بعد الياء يكون فيها مد متصل، يمد حسب مذاهبهم المذكورة سابقاً، ومن أبدل الهمزة ياءً أدغم الياء التي قبلها فيها، وحينئذ لا يكون فيها أي مد.

٢٨. الخلاف في قوله تعالى {طسم}[الشعراء والقصص] وقد قرأ حمزة بإظهار نون سين عند الميم فيهما إظهاراً مطلقاً، وقرأ الباقون بإدغامها فيها.

٢٩. الخلاف في قوله تعالى {بقادر}[يس٨١] وقد قرأه رويس بياء تحتية مفتوحة وإسكان القاف وضم الراء على أنه فعل مضارع، وقرأ الباقون بباء موحدة مكسورة في مكان الياء مع فتح القاف وألف بعدها وكسر الراء منونة على أنه اسم فاعل.

وعلى قراءة رويس يكون في القاف قلقلة لسكونها، ولا مد في الكلمة، وأما على قراءة الباقين ففي الكلمة مد طبيعي، ولا قلقلة فيها لفتح القاف، وعلى قراءة رويس تكون الراء مفخمة لأنها مضمومة، وأما على قراءة الباقين فهي مرققة لانكسارها.

٣٠. الخلاف في قوله تعالى {وينجي}[الزمر ٦١] وقد قرأه روح بإسكان النون وتخفيف الجيم، وقرأه الباقون بفتح النون وتشديد الجيم، وعلى قراءة روح يكون في الكلمة إخفاء، لكسون النون وبعدها حرف الجيم، ولا إخفاء على قراءة الباقين.

٣١. الخلاف في قوله تعالى {أشد منهم}[غافر] وقد قرأه ابن عامر {منكم} بالكاف في موضع الهاء، والباقون بالهاء، فعلى قراءة ابن عامر يكون الحكم إخفاء النون عند الكاف، وعلى قراءة الباقين يكون الحكم إظهار النون عند الهاء.

٣٢. الخلاف في قوله تعالى {من مصيبة فبما كسبت}[الشورى ٣٠] وقد قرأه نافع وابن عامر وأبو جعفر {بما} بغير فاء، وقرأ÷ه الباقون {فبما} بفاء قبل الباء، فعلى حذف الفاء يكون حكم التنوين قبله القلب، فيقلب ميماً مخفاة عند الباء، وأما على قراءة إثبات الفاء فيكون حكم التنوين إخفاء التنوين عندها.(٧٦)

الخاتمة

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى وبعد:

فأشكر الله تعالى على ما يسر من إتمام هذا البحث الذي قصدت فيه بيان اختلاف أحكام التجويد عند القراء العشرة، وفي ختامه أوجز أهم النتائج التي ظهرت لي من خلاله، وهي كما يلي:

لما كانت القراءات القرآنية ربانية المصدر، لأن القرآن كلام الله جل وعلا، كانت قراءة القرآن مجودة أمراً واجباً لأنه كذلك أنزل، وبه لا بد أن يُقرأ.

أن علم التجويد وثيق الصلة بعلم القراءات، وهما يشتركان في العناية بكيفية نطق الكلمات القرآنية مع الاختلاف في وجهة كل منهما.

أن القراءات أشمل من التجويد، فكثير من أبواب التجويد ومسائله هي ضمن أبواب القراءات.

اختلاف القراءات ينتج عنه اختلاف أحكام التجويد في كثير من المواضع، فهو مبنيٌ على الخلاف في القراءات ذاتها.

هذه أهم النتائج التي ظهرت من خلال هذا البحث، وأسأله تعالى أن يتقبل صالح أعمالنا، وأن يستعملنا في خدمة كتابه الكريم، والله تعالى أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع

١. الإبانة الكبرى: لابن بطة، تحقيق: رضا معطي وآخرين، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ١٩٩٤م.

٢. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: للبنا الدمياطي، تحقيق: الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب ومكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٤٠٧هـ.

٣. الإتقان في علوم القرآن: للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٨م.

٤. الاحتجاج بالقراءات في شروح ألفية ابن مالك: للدكتور محمود نجيب، بحث منشور في مجلة التراث العربي، العدد ٨١-٨٢ رجب وذو الحجة ١٤٢٢هـ أكتوبر ومارس ٢٠٠١م، السنة الحادية والعشرون.

٥. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: لمحمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، بدون تاريخ.

٦. إعراب القراءات السبع وعللها: لابن خالويه، تحقيق: د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.

٧. إعراب القرآن: للنحاس، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٩٨٥م.

٨. الاقتراح في علم أصول النحو: للسيوطي، تقدم وضبط: د.أحمد سليم الحمصي ود.محمد أحمد قاسم، نشر جروس برس، ط١، ١٩٨٨م.

٩. الإقناع في القراءات السبع: لابن الباذش، تحقيق: د.عبد المجيد قطامش، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٣هـ.
١٠. ألفية ابن مالك: لمحمد بن عبد الله بن مالك، مكتبة الضياء بجدة، بدون تاريخ.
١١. أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي) دار الفكر، ١٤٠٢هـ.
١٢. البحر المحيط: لأبي حيان، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.
١٣. البرهان في علوم القرآن: للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: مصطفى البابي، القاهرة، د.ت.
١٤. تحفة الأطفال والغلمان في تجويد القرآن: لسليمان الجمزوري، تحقيق: د. أشرف محمد طلعت، مكتبة الإمام البخاري، ط٢، ١٤٢٧هـ.
١٥. تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار): لمحمد رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
١٦. التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو الداني، تحقيق: أوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.
١٧. جامع البيان عن تأويل آي القرآن: للطبري، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٣، ١٣٨٨هـ.
١٨. جامع البيان في القراءات السبع: للداني، جامعة الشارقة، الإمارات، ط١، ٢٠٠٧م.
١٩. الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي، تحقيق: سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣م.
٢٠. جمهرة اللغة: لابن دريد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط١، د.ت.
٢١. حاشية على الكشاف الكتاب: لأحمد بن محمد، المعروف بابن المنير، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
٢٢. الحجة للقراء السبعة: لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٢٣. حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع: للشاطبي، ضبط ومراجعة: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار المطبوعات الحديثة، ط٢، ١٤١٠هـ.
٢٤. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمين الحلبي، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٦م.
٢٥. الدر المنثور في التفسير بالمأثور: للسيوطي، دار الفكر، بيروت، د.ت.
٢٦. دراسات لأسلوب القرآن الكريم: لمحمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، د.ت.
٢٧. السبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق: د.شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.
٢٨. سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي: لابن القاصح، راجعه الشيخ: علي الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٣، ١٩٥٤م.
٢٩. شرح الهداية: للمهدوي، تحقيق: د.حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٥م.
٣٠. الشريعة: للآجُرّيّ، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الدميجي، دار الوطن، الرياض، ط٣، ١٩٩٩م.
٣١. الصحاح في اللغة: للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، لبنان، ط٤، ١٩٩٠م.
٣٢. صحيح الأدب المفرد: للألباني، دار الصديق، الجبيل، ط١، ١٩٩٤م.
٣٣. صحيح مسلم: دار الكتب العلية، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
٣٤. صفحات في علوم القراءات: للدكتور عبد القيوم بن عبد الغفور السندي، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٥هـ.
٣٥. غيث النفع في القراءات السبع: للصفاقسي، تحقيق: د. سالم بن غر م الله الزهراني، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، ١٤٢٦هـ.
٣٦. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير: للشوكاني، دار المعرفة، د.ت.
٣٧. فتح الوصيد في شرح القصيد: لعلم الدين السخاوي، تحقيق: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ٢٠٠٢م.

٣٨. الفريد في إعراب القرآن المجيد: للمنتجب الهمذاني، تحقيق: د.فهمي حسن النمر ود.فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، الدوحة، ط١، ١٤١١هـ.
٣٩. الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم، دار المعرفة، ط٢، ١٣٩٥هـ.
٤٠. الفوز الكبير في أصول التفسير: لولي الله الدهلوي، ترجمة محمد منير آغا الدمشقي، طبع باعتناء منير محمد كتب خانة، د.ت.
٤١. في رحاب القرآن الكريم: للدكتور محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٠هـ.
٤٢. القاموس المحيط: للفيروزابادي، تحقيق وطبع مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٧م.
٤٣. القراءات أحكامها ومصدرها: للدكتور شعبان محمد إسماعيل، من منشورات رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.
٤٤. القراءات الشاذة أحكامها وآثارها: للدكتور إدريس حامد محمد، نشر عمادة البحث العلمي، مركز بحوث كلية التربية، بجامعة الملك سعود، رقم (٢٠١) ٢٠٠٣م.
٤٥. القراءات الشاذة والأدلة على حرمة القراءة بها: للشيخ عبد الفتاح القاضي، علق عليه خالد بن مأمون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، د.ت.
٤٦. القراءات المتواترة وأثرها في اللغة العربية والأحكام الشرعية والرسم القرآني: للدكتور محمد الحبش رسالة دكتوراه بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، أم درمان، السودان.
٤٧. قراءة في كتاب (نظرية النحو القرآني) للدكتور أحمد مكي الأنصاري: للدكتور محمد حسن عواد، بحث منشور في المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد السابع، العدد (١/أ) ٢٠١١م.
٤٨. القول الجاذ لمن قرأ بالشاذ: للنويري، مع شرح الطبية، تحقيق: عبد الفتاح أبو سنة، مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، ١٤٠٦هـ.
٤٩. كتاب سيبويه: تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
٥٠. الكشاف: للزمخشري، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

٥١. الكنز في القراءات العشر: للواسطي، تحقيق: هناء الحمصي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٥٢. لسان العرب: لابن منظور، دار صادر، ١٤١٠هـ.
٥٣. لطائف الإشارات لفنون القراءات: لشهاب الدين القسطلاني، تحقيق: الشيخ عامر عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٢هـ.
٥٤. مباحث في علوم القرآن: للدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط١٠، ١٩٧٧م.
٥٥. المبسوط في القراءات العشر: لابن مهران، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م.
٥٦. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٩٩٤م.
٥٧. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٩٩٥م.
٥٨. المزهر في علوم اللغة وأنواعها: لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٥٩. المستدرك: للحاكم، حيدر آباد، ١٣٤١هـ.
٦٠. مسند أبي يعلى الموصلي: تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٤م.
٦١. مشكل إعراب القرآن: لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٧م.
٦٢. معاني القرآن: للأخفش الأوسط، تحقيق الدكتوره: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
٦٣. معاني القرآن وإعرابه: للزجاج، تحقيق: د.عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
٦٤. معجم الأدباء: لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

٦٥. المعجم الكبير: للطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢.
٦٦. معجم مقاييس اللغة: لابن فارس، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م.
٦٧. مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: لأبي العلاء الكرماني، تحقيق: د.عبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٦٨. مناهل العرفان في علوم القرآن: للزرقاني، دار الفكر، د.ت.
٦٩. الموضح في وجوه القراءات وعللها: لابن أبي مريم، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط١، ١٩٩٣م.
٧٠. نحو القرّاء الكوفيين: لخديجة أحمد مفتي، دار الندوة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
٧١. النشر في القراءات العشر: لابن الجزري، تصحيح: الشيخ علي محمد الضباع، دار الفكر، بيروت، د.ت.
٧٢. نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية: للدكتور أحمد مكي الأنصاري، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١، ١٤٠٥هـ.
٧٣. نظم مراقي السعود لمبتغي الرقي والصعود: لعبد الله إبراهيم الشنقيطي، تحقيق: د. محمد سيدي الحبيب، دار المنارة، جدة، ط٢، ١٤٢٦هـ.
٧٤. النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، توزيع دار عباس الباز بمكة المكرمة، د.ت.
٧٥. الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع: لعبد الفتاح القاضي، إشراف ومراجعة أ.د. عبدالعزيز القارئ، معهد الإمام الشاطبي بجدة، ط١، ٢٠١٤م.

الهوامش

[١] وسيأتي بيانها عند تناولها في موضوعها من البحث.

[٢] أذكر أني حين أصلي بالناس وأقرأ بقراءات مختلفة عن رواية حفص عن عاصم يأتيني بعد الصلاة بعض المصلين – وبعضهم من طلاب العلم أحياناً – فيسألون مثلاً: أليس مد المتصل واجباً؛ فلماذا تقصره؟ وذلك عند قصره لتسهيل الهمزة بعده في بعض القراءات، ويسأل آخرون: لماذا لا تُظهر النون عند الغين أو الخاء وهما من حروف الإظهار؟ ونحو ذلك من الأسئلة.

[٣] جمهرة اللغة ١١٠٢/٢ والصحاح ٧٤/٢ ولسان العرب ١٢٨/١ .

[٤] الصحاح ٧٤/٢ .

[٥] لسان العرب ١٢٨/١ .

[٦] البرهان في علوم القرآن ٣١٨/١، وتبعه عليه شهاب الدين القسطلاني في لطائف الإشارات ١٧٢/١ .

[٧] منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص٩ .

[٨] إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ٦٧/١ .

[٩] مناهل العرفان في علوم القرآن ٤١٢/١، وينظر الإتقان للسيوطي ٥٢٣/٢ .

[١٠] مراقي السعود البيت رقم (٣٧٢) .

[١١] الكامل للهذلي ص٩٣-٤٩ والنشر ٢٠٩/١ الإتقان للسيوطي، ولطائف الإشارات ٢٤٩/١ .

[١٢] السبعة ص٤٩ .

[١٣] النشر ١٧/١ .

[١٤] أي من دون مدّ .

[١٥] سنن سعيد بن منصور ٢٥٧/٥ برقم (١٠٢٣) والمعجم الكبير للطبرني ١٣٧/٩ برقم (٨٦٧٧) وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١٥٥/٧ برقم (١١٥٩٦) من رواية الطبراني وقال:)) رجاله ثقات ((وذكره السيوطي في الدر المنثور ٢٢١/٤.

[١٦] مسند أبي يعلى الموصلي ٤٧٠/٨ برقم (٥٠٥٧) والإبانة الكبرى ٦١٧/٢ برقم (٨٠٣) والشريعة للآجري ٤٧٠/١ برقم (١٤٥) وقال محقق مسند أبي يعلى سليم أسد:)) إسناده حسن . ((

[١٧] النشر ٢١٠/١ .

[١٨] النشر ٢١٢/١ .

[١٩] ينظر التيسير ص١٧ وسراج القارئ ص٢٨ .

[٢٠] ينظر فتح الوصيد ٢٥٨/٢ والوافي ص١٠٤ .

[٢١] ينظر غيث النفع ١١٤١/٣ .

[٢٢] ينظر التيسير ص٣٠ وإبراز المعاني ٣٢٠/١ وشرح الدرة للنويري ٢١٣/١ والإيضاح للزبيدي ص١٢١ .

٢٣ حرز الأماني ١٧ .

٢٤ حرز الأماني ١٧ .

[٢٥] إتحاف البرية بتحرير الشاطبية ص٤٢ .

٢٦ حرز الأماني ١٧ .

٢٧ حرز الأماني ١٧ .

[٢٨] وفي ذلك يقول الإمام ابن الجزري في الدرة ص١٨:

وغنة يا والواو فز وبخا وغين . الاخفا سوى ينغض يكن منخنق ألا

وينظر شرح الدرة للنويري ٢٨٢/١ والبهجة السنية ص١٩٥ والإيضاح للقاضي ص١٣٧ .

[٢٩] وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي في حرز الأماني ص٢٤:

وكل بينمو أدغمو مع غنة وفي الواو واليا دونها خلف تلا

وينظر كنز المعاني لشعلة ص١٧١ والعقد النضيد ١٢٤٦/٢ .

[٣٠] تحفة الأطفال ص٥٢ .

[٣١] ينظر شرح الدرة للنويري ٢٨٢/١ والبهجة السنية ص١٩٥ والإيضاح للقاضي ص١٣٧ .

[٣٢] وهي التي يظهر فيها الخلاف التجويدي، أما في حال الوصل فيتفق على ترقيق الراء فيها جميع القراء، الذي يفتحونها أو يقللونها أو يميلونها .

[٣٣] انظر النشر ٢/ ٩٠ وغيث النفع ١٠٥٤/٣ .

[٣٤] خرج بهذا القيد الهاء الأصلية نحو {نَفْقَهُ} {تَوَجَّهَ} {يَنْتَهِ} {وَجْهُ} وهاء السكت نحو {حِسابِيَهْ} {سُلْطانِيَهْ} وهاء الضمير نحو {فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ} والهاء من نحو {هذِهِ} فإنها وإن كانت دالة على التأنيث لا تكون تاءً في الوصل بل هي هاء وصلاً ووقفاً .

[٣٥] وللعلماء في الممال قولان: الأول: أنه هاء التأنيث والحرف الذي قبلها، وهو اختيار الشاطبي في الحرز، ص٢٨، حيث قال:

(وفي هاء تأنيث الوقوف وقبلها .:. ممال الكسائي غير عشر ليعدلا) وانظر الموضح للداني ص٧١٥ والتيسير ص٥٤ وشرح الهداية ١٢٠/١ وفتح الوصيد ٤٧٣/٢ .

والقول الثاني: أن الممال هو الحرف الذي قبل هاء التأنيث فقط، انظر التذكرة ٢٣٥/١ والتبصرة ص٤٠٢ والتلخيص ص١٩٤ وغاية الاختصار ٢٠٨/١ وإرشاد المبتدئ ص١٧٦ والعنوان ص٦٣ والكنز ص١٠٥ والاختيار ٢٤١/١ .

وجمع ابن الجزري بين القولين، فقال:)) ولا يمكن أن يكون بين القولين خلاف، فباعتبار حد الإمالة، وأنه تقريب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء، فإن هذه الهاء لا يمكن أن يُدَّعَى تقريبُها من الياء، ولا فتحة فيها، فتقرب من الكسرة، وهذا مما لا يخالف فيه الداني ومن قال بقوله، وباعتبار أن الهاء إذا أميلت فلا بد أن يصحبها في صورتها حال من الضعف خفيّ، يخالف حالها إذا لم يكن قبلها ممال، وإن لم يكن الحال من جنس التقريب إلى الياء، فسمى ذلك المقدار إمالة، وهذا مما لا يخالف فيه الجمهور، فعاد النزاع في ذلك لفظياً، إذ لم يمكن أن يفرق بين القولين بلفظ ((النشر ٨٨/٢ .

[٣٦] انظر التذكرة ٢٣٧/١ والتيسير ص٥٥ والنشر ٨٤/٢ واللآلئ الفريدة ٣٧٤/٢ .

[٣٧] وقد سبق ذكر مراتب التفخيم في حروف الاستعلاء .

[٣٨] انظر النشر ٢/ ٩٠ وغيث النفع ١٠٥٤/٣ .

[٣٩] وذلك نظراً لعروض الكسر، لأن همزة الوصل نفسها عارضة، إذ لا يؤتي بها إلا حال البدء للتوصل إلى النطق بالساكن، وإذا كانت همزة الوصل نفسها عارضة، كانت حركتها عارضة كذلك .

[٤٠] حرز الأماني ص ٢٩ .

[٤١] النشر ١٠٣/٢ .

[٤٢] حرز الأماني ص ٢٩ .

[٤٣] وهذا إذا كان الساكن غير حصين، أما إن كان حصيناً وهو حرف الاستعلاء، وقد وقع في{مِصْرَ}[يوسف ٢١] ففيها الترقيق والتفخيم ولكن التفخيم أولى، انظر النشر ١٠٦/١ ونهاية القول المفيد ص٩٨ وهداية القاري ١٣٢/١-١٣٣ .

[٤٤] ويستوي في ذلك الياء المدية واللينة، كما في المثالين المذكورين .

[٤٥] سيأتي بيانهما والتعريف بهما في باب الوقف على أواخر الكلم .

[٤٦] سواء كانت الياء مدية أو لينة، كما في المثالين المذكورين .

[٤٧] سواء كانت الياء مدية أو لينة، كما في المثالين المذكورين .

[٤٨] وهذا إذا كان الساكن غير حصين، أما إن كان حصيناً وهو حرف الاستعلاء، وقد وقع في {عَيْنَ القِطْرِ}[سبأ ١٢] ففيها الترقيق والتفخيم ولكن الترقيق أولى، انظر النشر ١٠٦/١ ونهاية القول المفيد ص٩٨ وهداية القاري ١٣٢/١-١٣٣

[٤٩] أما المفتوحة فليس فيها إلا الوقف بالسكون المحض، فلا إشمام فيها ولا روم، كما سيأتي في باب الوقف على أواخر الكلم .

[٥٠] ينظر إرشاد المريد ص١١٦-١١٩ وتحفة الطالبين ص٥٨ وجهد المقل ص١٧٣-١٧٩ .

[٥١] ويعبر عنه بالكسرة اللازمة، أي التي لا تنفصل عن الكلمة، ينظر الوافي ص ٢٦١ .

[٥٢] ينظر الوافي ص ٢٦٤ .

[٥٣] ينظر كنز المعاني لشعلة ص٢١٣ .

[٥٤] ولا يخفى أن لورش الفتح والتقليل في ذوات الياء، والتغليظ والتقليل لا يتأتى اجتماعهما لتنافرهما، فيتعين مع التغليظ الفتح، ومع الترقيق التقليل، فيكون لورش في مثل هذه الكلمة، وجهان: التغليظ مع الفتح، والترقيق مع التقليل، ينظر الوافي ص٢٧٨-٢٧٩ .

[٥٥] ينظر التيسير ص٥٩، وفي ذلك قال الشاطبي في حرز الأماني ص٣٠:

وَرَوْمُكَ إِسْمَاعُ المُحَرَّكِ وَاقِفَاً بِصَوْتٍ خَفِيٍّ كُلَّ دَانٍ تَنَوَّلا

[٥٦] ينظر إبراز المعاني ١٦٩/٢ والقواعد والإشارات ص٥١ والنشر ١٢١/٢ والإضاءة ص٦٠ .

وفيه قال الشاطبي في حرز الأماني ص٣٠:

وَالاشْمَامُ إِطْبَاقُ الشِّفَاهِ بُعَيْدَ مَا يُسَكَّنُ لا صَوْتٌ هُنَاكَ فَيَصْحَلا

[٥٧] ولا خلاف بين القراء أن الوقف على الذي رسم في المصاحف بالهاء على لفظ الوقف يكون بالهاء تبعاً للرسم .

[٥٨] ينظر على سبيل المثال المقدمة الجزرية ص٤٦ والجواهر المضية ص٤٢٢ وهداية القاري ٤٦١/٢ .

[٥٩] في قوله تعالى {فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْراها}[النازعات].

[٦٠] في قوله تعالى {فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسانُ مِمَّ خُلِقَ}[الطارق].

[٦١] في قوله تعالى {عَمَّ يَتَساءَلُونَ}[النبأ].

[٦٢] حيث وقع في القرآن الكريم نحو {لِمَ تَعِظُونَ قَوْماً}[الأعراف] و{لم تقولون ما لا تفعلون}[الصف].

[٦٣] في قوله تعالى {بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ}[النمل].

[٦٤] وهي الياءات الزائدة الدالة على المتكلم، وتتصل بالفعل والاسم والحرف فتكون مع الفعل منصوبة المحل نحو {فَطَرَنِي} ومع الاسم مجرورة المحل نحو {ضَيْفِي} ومع الحرف منصوبة المحل نحو {إِنِّي} ومجرورته نحو {لِيَ} .

وعلامتها: صحة إحلال الكاف والهاء محلها، فتقول في {فَطَرَنِي} فطرك، فطره، وفي {ضَيْفِي} ضيفك، وضيفه، وفي {إِنِّي} إنك، إنه، وفي {لِي} لك، له .

[٦٥] وهي الياءات المتطرفة الزائدة في التلاوة على رسم المصاحف العثمانية، والفرق بينها وبين ياءات الإضافة من أربعة أوجه:

الأول: أن ياءات الزوائد تكون في الأسماء نحو {الداع} وفي الأفعال نحو {يأت} ولا تكون في الحروف، بخلاف ياءات الإضافة فإنها تكون في الأسماء والأفعال والحروف كما تقدم، الثاني: أن ياءات الزوائد محذوفة من المصاحف بخلاف ياءات الإضافة فإنها ثابتة فيها، الثالث: أن الخلاف في ياءات الزوائد بين القراء دائر بين الحذف والإثبات، والخلاف في ياءات الإضافة دائر بين الفتح والإسكان، الرابع: أن ياءات الزوائد تكون أصلية نحو {الدَّاعِ} وزائدة نحو {وَعِيدِ} وهذا لا ينافي تسميتها زوائد باعتبار زيادتها على خط المصحف، بخلاف ياءات الإضافة فلا تكون إلا زائدة . ينظر الوافي ص ٣١٢ .

[٦٦] كحمزة الذي أثبت الياء الزائدة في قوله تعالى وهي في {أَتُمِدُّونَنِ بِمالٍ} في النمل، وصلاً ووقفاً .

[٦٧] وذلك بناء على القاعدة التجويدية التي تنص على تقسيم مراتب التفخيم في حروف الاستعلاء إلى أربع مراتب أو خمس مراتب على خلاف بين العلماء، حيث نص بعضهم على أنها خمس مراتب، وهي: المفتوح الذي بعده ألف، والمفتوح الذي ليس بعده ألف، والمضموم، والساكن، والمكسور .

وقد نظم هذه المراتب بالتمثيل لها العلامة السمنودي في لآلي البيان ص ١٠، فقال:

أعلاه في كطائف فصلًّى فالغرفات فاقترب فظلا

ولم يعد آخرون الساكن مرتبة مستقلة، وإنما ألحقوه بحركة ما قبله، فيأخذ حكم الحرف المتحرك بحركة ما قبله في التفخيم.

[٦٨] ينظر النشر ٢٧١/١ والبدور الزاهرة للنشار ٧٧/١ .

[٦٩] ينظر تحبير التيسير ص٢٩٢ .

[٧٠] لآلئ البيان ص١٠ .

[٧١] حرز الأماني ١٧ .

[٧٢] لآلئ البيان ص١٠ .

[٧٣] ينظر النشر ٢٨٠/٢ البدور الزاهرة للقاضي ص٢٧٨ .

[٧٤] ينظر المبسوط ص٣١٨ .

[٧٥] ينظر التيسير ص٢٢٣ .

[٧٦] ينظر النشر ٣٦٧/٢ وإبراز المعاني ١٥٥/٤ .